



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

مجلة علمية محكمة



أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية: دراسة تحليلية للاثار القانونية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي

عبدالقادر محمود محمد الأقرع⁽¹⁾

إياس جعفر عبدالرحيم⁽²⁾

تاريخ القبول: 2025-11-10

تاريخ الاستلام: 2025-05-17

ملخص البحث:

يقدم هذا البحث تحليلاً شاملاً لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حماية الخصوصية في سياق الأعمال والاقتصاد والقانون الدولي. يهدف البحث إلى استكشاف التحديات الأخلاقية والقانونية المرتبطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على كيفية تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية الحقوق الفردية

يتناول البحث عدة محاور رئيسة، بما في ذلك تأثير الذكاء الاصطناعي على التجارة، وكيفية تأثيره على التجارة الإلكترونية وسلاسل التوريد والعمليات التجارية. كما يستعرض البحث التهديدات التي يشكلها الذكاء الاصطناعي على الخصوصية، ويحلل القوانين والمواثيق الدولية المنظمة لهذا المجال، ويقدم إطاراً قانونياً وتنظيمياً مقترحاً لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة وأخلاقية

يستند البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحليل السياسات والقوانين ذات الصلة وذلك بالرجوع الى المراجع العامة والخاصة العربية والاجنبية ومواقع الانترنت

يقدم البحث توصيات تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتحديث القوانين لتواكب التطورات التكنولوجية، وتشجيع التعاون الدولي لضمان حماية خصوصية الأفراد. كما يدعو البحث إلى تفعيل آليات مراقبة وإنفاذ للقوانين لضمان الامتثال الفعلي لمبادئ حماية البيانات

الكلمات الدالة: أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، حماية الخصوصية، التجارة الدولية، الابتكار التكنولوجي، التعاون الدولي، الاقتصاد الرقمي

(1) كلية الشريعة والحقوق – جامعة شقراء (شقراء – المملكة العربية السعودية)

drkader2018@gmail.com

(2) الكلية التطبيقية – جامعة شقراء (شقراء – المملكة العربية السعودية)

المقدمة:

شهد العالم تطوراً متسارعاً في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى توسع كبير في جمع البيانات الشخصية من خلال أنظمة التتبع، والتعرف على الوجوه، والتحليلات التنبؤية؛ إذ استخدمت الشركات الكبرى خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل سلوك المستخدمين على الإنترنت، مما قد يؤدي إلى انتهاك خصوصياتهم دون موافقتهم، فضلاً عن اعتماد الحكومات على هذه التكنولوجيا في المراقبة الجماعية، وهو ما يثير تساؤلات قانونية حول حدود الاستخدام العادل لهذه التقنيات، مما تظهر معه التحديات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بحماية الخصوصية، كما يهدف هذا البحث إلى تقديم إطار تحليلي شامل لهذه المسائل، وهو ما يتطلب تناول التنظيم القانوني وأفضل الممارسات لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في معالجة إشكالية تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مبادئ الأخلاق في الأعمال والاقتصاد، والتحديات الأخلاقية الرئيسية التي يطرحها استخدامه في معالجة البيانات، وكذلك كيفية تحقيق التوازن بين الابتكار الذي يوفره الذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية التي قد تنتهك نتيجة استخدام هذه التطبيقات، فضلاً عن الإجراءات القانونية والسياسات التي يجب اتخاذها على المستويين الوطني والدولي لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان حماية الخصوصية والبيانات الشخصية للأفراد

أهمية البحث:

يسهم هذا البحث في فهم معمق للتحديات الأخلاقية والقانونية التي يطرحها استخدام هذه التكنولوجيا في حماية البيانات الشخصية في ظل التحول الرقمي، واقتراح حلول أخلاقية وقانونية تعزز من الشفافية والمساءلة من استخدامها، كما تكمن أهمية البحث في تناول القوانين والتشريعات الدولية والإقليمية والوطنية وأهمها التشريع الإماراتي الخاص بحماية البيانات الشخصية لعام 2021م

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تناول الآتي:

1. الإطار الأخلاقي والقانوني لحماية البيانات في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، من خلال تناول مفهوم الذكاء الاصطناعي، والقيم الأساسية التي يقوم عليها، والمبادئ التي تحكمه.

2. تحليل أثر هذا الإطار على النمو الاقتصادي في العصر الرقمي، من خلال تحليل المبادئ الأساسية لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (كالشفافية، والعدالة، والمساءلة) وتحديد التهديدات المباشرة التي تشكلها تطبيقاته على الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.
3. تحليل الأثر الاقتصادي والتجاري من خلال دراسة تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي على آليات التجارة الدولية، والتجارة الإلكترونية، وسلاسل التوريد، وتحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على الامتثال للتشريعات القانونية لحماية البيانات على القدرة التنافسية للشركات.
4. تقييم مدى كفاية وفعالية القوانين والمواثيق الدولية والوطنية (بما في ذلك دراسات مقارنة للقوانين المعاصرة) في توفير الحماية المطلوبة لحقوق الأفراد في مواجهة التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي.
5. اقتراح إطار عمل تنظيمي شامل ومتوازن يضمن التوفيق بين متطلبات الابتكار التقني وضرورات الحماية القانونية للخصوصية، بهدف تعزيز الثقة الاقتصادية وتحقيق نمو مسؤول ومستدام في ظل التحول الرقمي.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من تناول القواعد والمبادئ الحاكمة لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي أشارت إليها المنظمات الدولية، والإقليمية، والوطنية، مثل منظمة اليونسكو واللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات وقانون حماية البيانات الإماراتي، وذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العامة والمتخصصة العربية والأجنبية ومواقع الانترنت الخاصة بالهيئات والمؤسسات الدولية والوطنية

خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى مقدمة وخمسة مباحث على النحو التالي:

مقدمة: تعريف بالموضوع وأهميته، ومشكلة البحث وأهدافه.

المبحث الأول: مفهوم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي العالمي- البعد الأخلاقي والاقتصادي في التجارة الدولية

المبحث الثالث: حماية الخصوصية في ظل الذكاء الاصطناعي.

المبحث الرابع: التوازن بين الابتكار في الذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية.

المبحث الخامس: الإطار القانوني والتنظيمي على المستوى الإقليمي والدولي، واقتراح نموذج لحوكمة الذكاء الاصطناعي

الخاتمة.

المبحث الأول: ماهية أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

مع التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتزايد استخدامها في مختلف المجالات، برزت الحاجة إلى إطار أخلاقي ينظم تصميمها واستخدامها، لما لها من تأثير مباشر على حياة الأفراد وحقوقهم، وتتناول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي المبادئ التي تضمن العدالة، الشفافية، والمساءلة، إضافة إلى القيم التي تستند إليها، ومدى فعالية تطبيقها في هذا المجال المتسارع

أولاً- مفهوم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:

نشير بداية إلى أنه يعني "فرع من فروع علوم الحاسب الآلي يهتم بتصميم أنظمة قادرة على محاكاة القدرات العقلية للإنسان، مثل التفكير، والتعلم، وفهم اللغة الطبيعية، والتعرف على الصور والأشكال، واستخدام الخبرات والمعارف المتراكمة في دعم اتخاذ القرار وتنفيذ المهام العملية".⁽¹⁾

وبصفة عامة يدور هذا المفهوم حول المهام والقدرة على التصرف والتي يمكن أن تقوم بها الآلة مثل البشر⁽²⁾، وذلك لعدم وجود تعريف محدد ينظمه، وهذا الأمر يعد محاكاة لما يمر به الإنسان من القدرة التي وهبها إياه ربه سبحانه وتعالى من قدرة على اكتساب المعارف واستخدامها في معالجة الأزمات والمشكلات التي يتعرض لها وتشكل خبراته الحياتية، وهذا الذكاء وهذا العقل البشري هو أبرز ما يتميز به الإنسان عن غيره من المخلوقات.⁽³⁾

(1) عبدالله، حسين، (2018) الذكاء الاصطناعي: المفاهيم والتقنيات والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، ص 21.
(2) رشيدة هاشمي، وعبدالوهاب ملياني. الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، مج 14، ع 2 (2024): 50.

(3) فادي محمد الدحود، مدخل في فهم الذكاء الاصطناعي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ع 135 (2023): 36-35؛ وفي هذا المعنى، انظر، فهد سعيد الظهوري ومصطفى سالم النجفي، مسؤولية الإدارة عن استخدامات

ويتميز الذكاء الاصطناعي بمجموعة من الصفات التي تميزه عن غيره، وأهم هذه المميزات: أنه قادر على التعلم الذاتي والتكيف مع المواقف الجديدة، وقدرته على التعلم من البيانات والتجارب واكتساب معارف جديدة، وقدرته أيضاً على اتخاذ القرارات بناء على البيانات والتفكير الاحتمالي، وقدرته على استشعار البيئة المحيطة وتفسيرها باستخدام أجهزة استشعار وأجهزة إدخال مختلفة، وقدرته أيضاً على تعزيز الابتكار والإبداع في مختلف المجالات، كما يمكنه الإسهام في تحليل المشكلات المعقدة وتقديم الحلول عنها⁽¹⁾.

ويشير مفهوم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي إلى مجموعة من المبادئ والقيم التي توجه تطوير واستخدام هذه التقنية، بهدف ضمان استخدامها بطرق عادلة، وأمنة، ومسؤولة، كما تعد هذه الأخلاقيات بمثابة معايير تضبط سلوك المطورين والمستخدمين، وفق قواعد سلوكية وأخلاقية يفترض أن يتحلى بها الإنسان أثناء ممارسته لعمله، مع تحمل المسؤولية في حال الإخلال بها أو الحياد عنه⁽²⁾.

ثانياً- القيم الإنسانية في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:

أشارت منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة إلى أربع قيم أساسية ترسي الأسس لنظم الذكاء الاصطناعي بحيث تصب في خير البشرية والأفراد والمجتمعات والبيئة، وهذه القيم تتمثل في الآتي:

1. حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، من حيث ضرورة احترام الكرامة الإنسانية، وتعزيزها وحمايتها، وضمان عدم التمييز بين الأفراد، وهو مطلب أساسي في القانون الدولي بكافة فروعها.
2. الرفاهية، من حيث مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الحياة، وتعزيز التنمية المستدامة، والصحة، والتعليم، وكافة المنافع الاجتماعية والاقتصادية للبشرية، وهو الهدف من أي تقنين أن يعمل على تحقيق الرفاهية وتحسين جودة حياة الأفراد.
3. الحفاظ على البيئة، تؤكد اليونسكو على أهمية توجيه الذكاء الاصطناعي نحو حماية البيئة، والتقليل من أثاره السلبية على المناخ والموارد الطبيعية، وتحقيق

الذكاء الاصطناعي على أساس الخطأ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 21 العدد 1، مارس (2024) 307-308.

- (1) رشيدة هاشمي، وعبد الوهاب ملياني. مرجع سابق، ص 50، 51.
- (2) محمد جبريل إبراهيم حسن، أخلاقيات تطبيق الذكاء الاصطناعي من الوجهة القانونية: دراسة تحليلية استشرافية، مجلة الفقه والقانون، ع 141 (2024): 9.

توازن بين التطور التقني والاستدامة البيئية، وفق أهداف التنمية المستدامة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة.

4. العدالة، يجب أن يراعى في تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي مبدأ الإنصاف، وتكافؤ الفرص، وتقليل الفجوات الاجتماعية والتكنولوجية بين الأفراد والدول، وضمان التوزيع العادل لفوائد هذه التكنولوجيا⁽¹⁾، وهو مطلب تسعى الدول إلى الوصول إليه في ظل الفجوة بين دول العالم المتقدمة والنامية.

ثالثاً- المبادئ الأساسية التي ينبغي مراعاتها في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي:

حيث ينبغي مراعاة عدة مبادئ أساسية في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وأهمها⁽²⁾:

1. التناسب وعدم الإضرار، حيث ينبغي الإقرار بأن وسائل هذه التكنولوجيا، في حد ذاتها، لا تضمن بالضرورة ازدهار المجتمعات البشرية والبيئة، كما أنه من الضروري لتحقيق الأهداف المشروعة أن تضمن عمليات نظم الذكاء الاصطناعي تطبيق إجراءات تقييم المخاطر، وما يلزم لدرء الضرر المحتمل⁽³⁾.

2. السلامة والأمن، والتي تعني تصميم الأنظمة بطريقة تقلل من المخاطر وتضمن الأمان من الهجمات السيبرانية أو الاستخدامات الضارة، كما يجب العمل على تفادي أي أضرار تتعلق بمخاطر السلامة، ومواطن الضعف المتعلقة بهجمات الأمن، والتصدي لهما وإزالتها طوال "دورة حياة نظم الذكاء الاصطناعي"، والذي يتطلب التمكن من ضمان سلامة وأمن هذه النظم، ووضع مستدامة للانتفاع بالبيانات وبما يحقق حماية الخصوصية وتحسين كيفية تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي وكيفية الموافقة عليها عن طريق استخدام بيانات مناسبة لهذا الهدف⁽⁴⁾.

(1) أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، التوصية، <https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/recommendation-ethics>

(2) أشارت إلى هذه المبادئ "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي اعتمدها منظمة اليونسكو"، انظر، التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، اعتمدت في 23 نوفمبر 2021، صدر في عام 2022 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ص20.

(3) للمزيد حول مفهوم الضرر التكنولوجي وخصائصه، انظر، عبد الرحمن أحمد الحارثي و علي محمد الدروبي، تآرجح الضرر الناشئ عن الذكاء الاصطناعي بين المسؤوليتين الشخصية والموضوعية: دراسة تحليلية نقدية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 22 العدد 1، مارس 2025: 407-405.

(4) اغتنم الفرص التي تتيحها نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، البند 5، ص5، الوثيقة: A/78/L.49

3. العدالة والإنصاف وعدم التمييز، وهي وجوب تصميم الأنظمة لكي تكون عادلة، وأن تراعي عدم التحيز أو المساهمة في التمييز ضد أي مجموعة من المجموعات، ولذا ينبغي التأكد من تقييم البيانات المستخدمة وتنوعها، كما ينبغي للجهات الفاعلة المعنية بالذكاء الاصطناعي أن تسعى إلى تعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان الإنصاف وعدم ممارسة أيًا من أنواع التمييز التي تتعارض مع القانون الدولي، وهو ما يوجب تحقيق العدالة والإنصاف والأخذ بنهج شامل لضمان توفير منافع وسائل هذه التكنولوجيا للجميع، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لمختلف الفئات العمرية والمنظومات الثقافية والجماعات اللغوية وذوي الاحتياجات والنساء والفئات السكانية المحرومة والمهمشة والضعفاء، مع احترام التعددية اللغوية والتنوع الثقافي.

4. الاستدامة، أصبحت التنمية المستدامة من الأمور التي أولتها الأمم المتحدة والدول أهمية بالغة في الوقت الراهن، ولذا ينبغي أن تدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي الأهداف التنموية المستدامة وتساهم في حل التحديات العالمية مثل الفقر والتغير المناخي، ولأهمية ذلك وجهت الجمعية العامة في قرارها الأول المتعلق بالذكاء الاصطناعي إلى أن البيانات أساسية لإنشاء نظمها، وأن تحسين توليد هذه البيانات وإمكانية الانتفاع بها واستخدام المنافع العامة الرقمية ضرورية لتسخير إمكاناته المأمونة والمؤمنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة⁽¹⁾.

كما اعتمدت إقامة مجتمعات مستدامة وتنميتها لتحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة بسلسلة من الأبعاد الإنسانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية، حيث إن اختراع وسائل الذكاء الاصطناعي قد يكون أمرًا مفيدًا للأهداف المتعلقة بالاستدامة أو مما يعيقها، ويتوقف ذلك على كيفية استخدام هذه الوسائل في جميع الدول التي تتفاوت في مستويات التنمية⁽²⁾.

5. الحق في الخصوصية، وحماية البيانات، وهي حقوق أصيلة يجب على أنظمة الذكاء الاصطناعي احترامها، حيث ينبغي جمع البيانات واستخدامها بطرق قانونية وأخلاقية، مع ضمان حماية معلومات الأشخاص، وإلا ترتب عليها المسؤولية، وهو ما أشارت الجمعية العامة في الوثيقة الصادرة بتاريخ الحادي عشر من مارس 2024 تحت شعار "حتى نحكمه ولا يحكمنا"، إذ أشارت في البند (6/هـ، ي) بضرورة وضع سياسات لحماية البيانات الشخصية والخصوصية، ومن ضرورة صونها عند اختبار النظم وتقييمها⁽³⁾.

(1) البند (7) الوثيقة: A/78/L.49

(2) جمال بوغالم، الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، مجلة التواصل، مج30، 1ع، (2024): 22.

(3) الوثيقة: A/78/L.49

مع مراعاة ما قد يشكله الذكاء الاصطناعي من تهديدات حال السيطرة على المجتمعات ومراقبتها وفرض الرقابة عليها، حيث قد تتحول أنظمة التعرف على الوجه إلى مراقبة جماعية للأماكن العامة مما قد يدمر أي مفهوم للخصوصية⁽¹⁾، لذا يعد التمتع بالخصوصية من الحقوق الأساسية لصون كرامة الإنسان والدفاع عن استقلاليته وحماية أعماله بما يتفق مع قواعد القانون الدولي.

6. قيام العنصر البشري بالإشراف واتخاذ القرارات، أو ما يطلق عليه بالمشاركة الإنسانية، وهي من المبادئ الأساسية التي ينبغي التأكيد عليها من وجوب أن تكون القرارات النهائية في أيدي البشر وليس في يد الآلة، حيث يتم استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة وليس بديلاً عن الحكم البشري⁽²⁾، وهو ما ينبغي تضمينه في جميع مراحل دورة حياة نظم الذكاء الاصطناعي لتحقيق المسؤولية الأخلاقية والقانونية ونسبتها إلى أشخاص طبيعيين أو إلى كيانات قانونية قائمة، وخاصة في حالات طلب الإنصاف المتعلقة بنظم الذكاء الاصطناعي، فلا يقتصر مفهوم الإشراف البشري على الإشراف الذي يضطلع به الأفراد، بل يشمل أيضاً الإشراف الشامل الذي تضطلع به الهيئات العامة أو الحكومية.

7. الشفافية، وهي ضرورية لضمان احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وكذلك من أجل التطبيق الفعال لأحكام النظم الوطنية والدولية المتعلقة بالمسؤولية، وأن الافتقار إليها يطعن في فعالية ما يتخذ من قرارات بناء على هذه النتائج، وبالتالي انتهاك الحق في المحاكمة العادلة وفي التمتع الفعلي بسبل الإنصاف، ولكي تكون الخوارزميات المستخدمة قابلة للفهم، ينبغي معرفة المستخدمون كيفية اتخاذ القرارات، ومن شأن هذه الشفافية تعزيز الثقة بين التكنولوجيا والمستخدمين، ولذا يجب أن تكون هذه أنظمة واضحة في كيفية عملها وقراراتها، وكذلك عليهم فهم كيفية معالجة البيانات وتفسير النتائج، وهو ما أكدت عليه "الجمعية العامة في البند (6/ي) من صون الخصوصية وحماية البيانات الشخصية عند اختبار النظم وتقييمها، وعند تلبية متطلبات الشفافية والإبلاغ وفقاً للأطر القانون الدولية والوطنية ودون الوطنية الواجبة التطبيق"⁽³⁾.

- (1) المفوض السامي: يجب ترسيخ حقوق الإنسان في صميم الذكاء الاصطناعي، مكتب المفوض العام السامي، حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 12/7/2023، -<https://www.ohchr.org/ar/statements/2023/07/artificial-intelligence-must-be-grounded-human-rights-says-high-commissioner>
- (2) أخبار الأمم المتحدة، الأمم المتحدة والصليب الأحمر: استهداف البشر بالأسلحة المستقلة، خط أخلاقي يجب عدم تجاوزه، السلم والأمن، 5/10/2023، 2023/10/1124477، <https://news.un.org/ar/story/2023/10/1124477>
- (3) الوثيقة: A/78/L.49

وحتى تتحقق هذه الشفافية فإنه وفقاً لطبيعة تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تتطلب العمل الجماعي المشترك، من حيث تضافر جهود الأفراد، فالبعض يقوم بتصميم الخوارزميات والبرامج وقواعد البيانات، والبعض الآخر يقوم بعملية تحويل هذه المعطيات من كيان معنوي إلى مادي، والكل يساعد في إنشاء هذا الكيان الخارجي الذي لم يكن موجوداً من الأساس⁽¹⁾.

8. المسؤولية والمساءلة، ويعني ذلك وضوح المسؤول عن نتائج القرارات التي تتخذها أنظمة الذكاء الاصطناعي، وأن يكون هناك آليات واضحة للمساءلة عند حدوث أخطاء أو أضرار وفق قواعد المسؤولية الوطنية أو الدولية، بحيث ينبغي وضع الآليات الملائمة للإشراف وتقييم العواقب والمراجعة وإبلاء العناية الواجبة، ومنها آليات حماية المبلغين عن المخالفات، من أجل ضمان المساءلة عن نظم الذكاء الاصطناعي، وكذلك اتخاذ التدابير التقنية والمؤسسية لضمان قابليتها للمراجعة والتتبع، وخاصة من أجل التصدي لكل ما يخالف قواعد ومعايير حقوق الإنسان وكل ما يهدد سلامة البيئة والنظم الإيكولوجية.

9. الوعي والدراسة، وهو ما يشار إليه بالتأثير الاجتماعي والوجودي، وهي تعني أن الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يستخدم في تعزيز الرفاهية وتحسين حياة الأفراد والمجتمعات، ولذا ينبغي تقييم الأثر الاجتماعي له والتأكد من تعزيزه هذا الهدف، وبما يمكن أن تحمله هذه التكنولوجيا الكمية من تأثيرات على السلم والأمن في السنوات المقبلة، وأنه بمجرد أن يصل الذكاء الاصطناعي العام إلى مستوى من الذكاء يتجاوز القدرات البشرية، فقد يفقد البشر القدرة على حكمه أو تقييد أفعاله، وبما أن لهذه التكنولوجيا فوائد يمكن الاستفادة منها لتحقيق الخير، ومعالجة التحديات العالمية المعقدة، إلا أنه إذا تم استخدامها بشكل غير مسؤول، فقد تشكل مخاطر كبيرة ووجودية على الأمن البشري والدولي⁽²⁾.

10. الحوكمة وسبل التعاون المتعددة الأطراف والقابلة للتكيف، يتعين الالتزام الصارم بالقانون الدولي ومبدأ السيادة الوطنية عند استخدام البيانات، ومن ثم يكون للدول، بموجب أحكام القانون الدولي، تنظيم البيانات التي تنشأ ضمن حدودها الإقليمية أو التي تمر عبرها، واتخاذ أي إجراءات تكون اللازمة لضمان إدارة فعالة لهذه البيانات، بما في ذلك حمايتها وضمان احترام الحق في الخصوصية.

(1) بيير مالميه، المسؤولية المدنية الناجمة عن فعل السيارة ذاتية القيادة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20 العدد 4، ديسمبر (2023): 533.

(2) أخبار الأمم المتحدة، تحذير أممي من مخاطر الاستخدام غير المسؤول للتكنولوجيات الحديثة على الأمن البشري والدولي، السلم والأمن، 21/10/2024، <https://news.un.org/ar/story/2024/10/1135866>

رابعاً- التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي:

عند استعراض مفهوم الأخلاق من حيث درجة الإلزام، يتبين أنها لا تعد ملزمة قانوناً، وإنما ملزمة من الناحية الأدبية والمعنوية فقط، دون أن يترتب على مخالفتها أية مسؤولية قانونية مباشرة، حيث تتناول المواثيق هذه التقنية من ناحية الالتزام الأخلاقي للمطورين عند التطوير والبرمجة، إلا أن الملاحظ ظهور أجيال من هذه التقنية مستقلة عن البشر من حيث اتخاذها للقرار دون الرجوع للبشر، وهنا مكنم الخطر فإنه لا يمكن الاعتماد فقط على الأخلاق وبناء المسؤولية عليها في عصر تتصارع فيه الدول على الاعتماد على هذه التقنية المستقلة عن البشر

كما أنه لا يمكن الاعتماد فقط على الأخلاق في تنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي، فلا بد من سن القوانين المنظمة والملزمة لهذه التقنية بحيث يتم ضمان كفالة الأمن والاستقرار والمحاسبة لمن يعمل في هذا المجال ويسبب أضرار للغير نتيجة استخدامه لهذه لتقنيات

فالأخلاق تختلف من مجتمع لآخر باختلاف البيئة، فقد وجد على سبيل المثال اللجوء إلى الممارسات غير الأخلاقية في مجال التجارة والسعي لتحقيق المكاسب باعتبارها حرب تجيز تحقيق الهدف بصرف النظر عن الوسيلة أخلاقية أم غير أخلاقية، ومنها الممارسات التجارية غير الأخلاقية التي دفعت البعض إلى اللجوء إليها لعدة أسباب منها: ضعف الوازع الديني، والرغبة في تحقيق المكاسب المالية الخاصة والسريعة عن طريق بيع المعلومات السرية للشركة للمنافسين⁽¹⁾.

وهذا الأمر لا يقتصر على البيئة التجارية وإنما يمتد ليشمل النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية التي تستخدم فيها الأسلحة ذاتية التشغيل القائمة على الذكاء الاصطناعي، بحيث ينبغي وضع القيود للحد من الأمكنة التي يمكن أن تستخدم فيها هذه الأسلحة، ووقت استخدامها ومدته، وأنواع الأهداف التي تضربها وحجم القوة المستخدمة، فضلاً عن ضمان القدرة على تأمين إشراف بشري فعال، وعلى التدخل والتعطيل في الوقت المناسب⁽²⁾، ومن ضرورة اعتماد الدول لقواعد جديدة ملزمة قانوناً من واقع الاعتبار الأخلاقي الذي يهدف إلى حماية الإنسانية ومراعاة قواعد القانون الدولي الإنساني من أجل حماية الفئات غير المشتركة في القتال، بما يعني ضرورة استبعاد استخدام هذه

(1) محمد جبريل إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص 21، 22.

(2) انظر موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بيان صحفي، 5/10/2023، بعنوان: نداء مشترك من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الدول لوضع تدابير حظر وقيود جديدة على منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل.

المنظومة عن طريق حظر استخدامها لأغراض استهداف البشر⁽¹⁾.

ونظرًا لحدائث القوانين الحالية وعدم مواكبتها لتطور أنشطة الذكاء الاصطناعي تزداد أهمية قواعد الأخلاق لضبط هذه الأنشطة حتى مع وجود القواعد والمواثيق الدولية⁽²⁾.

ويتطلب الأمر ضرورة تحديد التحديات الأخلاقية والقانونية المرتبطة بجمع البيانات واستخدامها، ومن ذلك ما حدث في قضية كامبريدج أناليتيكا⁽³⁾ التي كشفت عن استغلال البيانات الشخصية لأغراض سياسية دون موافقة المستخدمين، كما يعد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في بعض الدول-مثل أنظمة التعرف على الوجه في الصين لمراقبة المواطنين-مثلًا واضحًا على التحديات الأخلاقية الجسيمة المرتبطة بهذه التكنولوجيا، حيث تستخدم هذه الأنظمة لأغراض المراقبة الواسعة، مما يشكل انتهاكًا صريحًا للخصوصية والحقوق الشخصية، ويثير تساؤلات حول مدى التزام الدول بالقيم الأخلاقية والحقوقية في توظيف الذكاء الاصطناعي

يتضح مما سبق أن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي تمثل الأساس الذي يبنى عليه الاستخدام المسؤول لهذه التقنية، فهي ليست مجرد إطار نظري، بل منظومة قيمية وتنظيمية تهدف إلى ضمان أن تخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي الإنسان لا أن تضر به،

(1) للمزيد راجع، موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر من منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، https://www.icrc.org/sites/default/files/document_new/file_list/icrc_position_on_autonomous_weapon_systems_0.pdf؛ وللمزيد "حول مدى مشروعية التقنيات العسكرية الحديثة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني"، يوسف سالم الزعابي و وائل أحمد علام، نحو رؤية خليجية للتحديات التقنية العسكرية: دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20 العدد 2، يونيو (2023) : 539-535.

(2) معتز محمد أبو زيد، "الذكاء الاصطناعي بين القانون والأخلاق: تنظيم أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي". (في أعمال مؤتمر التحديات والافاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي القاهرة: كلية الحقوق - جامعة عين شمس، 2024)، ص969.

(3) تم رفع هذه القضية عام 2018 بعد أن اتهم مستخدمو «فيسبوك» الموقع بانتهاك قواعد الخصوصية من خلال مشاركة بياناتهم مع أطراف ثالثة، بينها «كامبريدج أناليتيكا» التي ارتبطت بحملة دونالد ترمب الرئاسية لعام 2016، حيث قامت "كامبريدج أناليتيكا" بجمع البيانات الشخصية لـ 87 مليون مستخدم على فيسبوك واستغلالها دون موافقتهم، حيث تم الزعم بأن هذه البيانات استُخدمت لتطوير برمجيات لتوجيه الناخبين الأميركيين للتصويت لصالح المرشح حينها دونالد ترمب في ولايته الأولى.

وعام 2019 غرمت السلطات الفيدرالية الأمريكية فيسبوك مبلغ خمسة مليارات دولار لتضليل مستخدميه، كما فرضت رقابة مستقلة على إدارة بياناته، وبعدها ألغى فيسبوك إمكانية الوصول إلى بياناته من آلاف التطبيقات المشتبه في إساءة استخدامها للخصوصية، كما قيد حجم المعلومات المتاحة أمام المطورين بشكل عام وسهل على المستخدمين وضع قيود على مشاركة بياناتهم الشخصية، للمزيد حول تفاصيل القضية، جريدة الشرق الأوسط، نشر بتاريخ 28/8/2022م 301-هـ.

وأن احترام الخصوصية يعد ركيزة أساسية في بناء الثقة بين الإنسان والآلة، بما يسهم في تعزيز الابتكار وضمان توجيه التطور التكنولوجي نحو تحقيق الصالح العام، وأن التأثير المتزايد للذكاء الاصطناعي لا يقتصر على الجوانب الأخلاقية فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية العالمية، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً محورياً في تشكيل الاقتصاد الرقمي وتطوير أنماط جديدة من التجارة الدولية

المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي العالمي- البعد الأخلاقي والاقتصادي في التجارة الدولية

يحدث حالياً تغير عميق في أنماط التجارة الدولية؛ إذ تؤثر التكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بشكل مكثف على كيفية إدارة النشاطات الاقتصادية وتتبع أنماط التجارة والاستيراد والتصدير، وكيفية إدارة خدمات اللوجيستيات عابرة الحدود، إضافة إلى أن الذكاء الاصطناعي يزيد من كفاءة عمل المؤسسات، ويعيد تنظيم سلاسل القيمة العالمية ويبتكر طرق جديدة للتسويق عبر الانترنت، ويحدث تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي، وهو ما يتطلب تناول أهم الجوانب الأكثر تأثيراً التي يسببها على التجارة الدولية، وذلك من خلال تناول أربع جوانب رئيسية: التجارة الإلكترونية، وسلاسل التوريد، والعمليات التجارية، والتأثيرات الاقتصادية، مع التركيز على التحديات والفرص التي تطرحها هذه التكنولوجيا في إطار الاقتصاد الرقمي العالمي

أولاً- تأثير الذكاء الاصطناعي على التجارة الإلكترونية:

تعد تقنيات الذكاء الاصطناعي من العوامل التي ساهمت في تطوير التجارة الإلكترونية وأصبح الذكاء الاصطناعي من ضمن التقنيات الأساسية في تكنولوجيا التجارة الإلكترونية كونها تكنولوجيا توفر وتحسن من تجربة المستخدم في التجارة الإلكترونية. من أهم التطبيقات التي يؤثر فيها الذكاء الاصطناعي في تطوير التجارة الإلكترونية على النحو التالي:

1. تخصيص تجربة المستخدم:

يركز الذكاء الاصطناعي على دراسة كميات كبيرة من البيانات ثم تحليلها من أجل فهم أنماط سلوك المستهلكين ومختلف تفضيلاتهم. يمكن تحليل البيانات المنصات الرقمية من تقديم توصيات وعروض استثنائية خاصة لكل عميل مما يساعد في تحسين من نسب التحويل الإيجابي ومكاسب ولاء المستهلك. على سبيل المثال، تستخدم شركة أمازون الذكاء الاصطناعي في تحليل سجل المشتريات وتاريخ تصفح كل مستخدم من أجل تقديم توصيات

مخصصة للمستخدم⁽¹⁾.

2. تحسين عمليات البحث:

تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين محركات البحث داخل المنصات الإلكترونية، مما يسهل على المستخدمين العثور على المنتجات التي يحتاجون إليها بسرعة ودقة. كما تساعد هذه التقنيات في تحسين نتائج البحث من خلال فهم نية المستخدم وتقديم نتائج أكثر ملائمة⁽²⁾.

3. خدمة العملاء الذكية:

أصبحت الروبوتات الذكية (البوتات) أداة شائعة في تقديم خدمة عملاء مباشرة وفعالة. تستطيع هذه الروبوتات الإجابة على استفسارات العملاء تلقائياً، مما يقلل الحاجة إلى التدخل البشري ويوفر الوقت والجهد. ونتيجة لذلك، يمكن أيضاً تحليل تفاعلات العملاء باستخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد الأنماط وتحسين مستوى الخدمة المقدمة⁽³⁾.

4. تحليل سلوك المستخدمين:

يعتمد الذكاء الاصطناعي على تحليل أنماط الاستخدام العام عبر المنصات الرقمية، وهذا يساعد الشركات على وضع خططها التسويقية، حيث قد يحدد الذكاء الاصطناعي متى يكون مستخدمو الإنترنت في ذروة تفاعلهم، مما يمكن الشركات من تركيز حملاتها الترويجية لتحقيق أقصى قدر من الفعالية⁽⁴⁾.

-
- (1) Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). The second machine age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies. New York: W. W. Norton & Company, <https://doi.org/10.1080/14697688.2014.946440>
 - (2) Zeng, J., & Schäfer, M. S. (2021). Conceptualizing “dark AI”: Normative challenges of artificial intelligence in the digital age. *AI & Society*, 36,, <https://doi.org/10.1080/21670811.2021.1938165>.
 - (3) Konečný, J., McMahan, H. B., Yu, F. X., Richtárik, P., Suresh, A. T., & Bacon, D. (2016). Federated learning: Strategies for improving communication efficiency (arXiv preprint arXiv:1610.05492), <https://doi.org/10.48550/arXiv.1610.05492>
 - (4) Solove, D. J. (2008). Understanding privacy. Harvard University Press, <https://www.danielsolove.com/understanding-privacy/>

ثانيًا- سلاسل التوريد:

حتى يومنا هذا، أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرًا نادرًا في سلاسل التوريد، مما يزيد من فعاليتها بفضل قدرته على معالجة كميات هائلة من البيانات المتعلقة بتعديلات العرض والطلب، وبالتالي يسهل التنبؤ باتجاهات السوق وابتكار أساليب أكثر ملاءمة لإعادة توزيع البضائع، بما في ذلك خدمات ما بعد البيع، وهو ما يتطلب تناول أهم مجالاتها في الإطار، على النحو التالي:

1. التنبؤ بالطلب، حيث يمكن الذكاء الاصطناعي الشركات من تحديد تفضيلات عملائها بسرعة أكبر من أي وقت مضى، وهذا يعني أنه يمكنك من عمليات التخطيط الشامل للتحرك بشكل أسرع وبطرق عملية، وهذا ما نحتاجه حقًا⁽¹⁾.
2. إدارة المخزون، حيث تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تتبع مستويات المخزون بشكل دقيق وتنبيه المسؤولين عند الحاجة إلى إعادة التوريد، كما يمكن من تحليل البيانات المتعلقة بعمليات الشراء والبيع لتحديد الأنماط التي تساعد في تحسين إدارة المخزون⁽²⁾.
3. تحسين عمليات النقل والتوزيع، قد يكون من المفيد للشركات أن تحلل الذكاء الاصطناعي البيانات التاريخية والاتجاهات الحالية للتنبؤ بالطلب المستقبلي على المنتجات، وهذا يمكن الشركات من تجنب الإفراط في الإنتاج أو نقص المخزون، مما يقلل الهدر ويزيد من الكفاءة التشغيلية⁽³⁾.

-
- (1) European Commission. (2016). Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data (General Data Protection Regulation). Official Journal of the European Union. <https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2016/679/oj/eng?>
 - (2) Mittelstadt, B. D., Allo, P., Taddeo, M., Wachter, S., & Floridi, L. (2016). The ethics of algorithms: Mapping the debate. *Big Data & Society*, 3(2).<https://doi.org/10.1177/2053951716679679>
 - (3) Calo, R. (2017). The Case for a Federal Data Privacy Law. Unpublished manuscript / working paper]. Maine Law Digital Commons. <https://digitalcommons.maine.edu/maine.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1024&context=sjpl&utm>

ثالثاً- العمليات التجارية:

يسهم الذكاء الاصطناعي في أتمتة العديد من المهام الروتينية، مما يسمح للشركات بتقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية، ومن أبرز التطبيقات التي أثرت فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي على العمليات التجارية، الآتي:

1. أتمتة المهام الإدارية، حيث يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي أتمتة مهام كثيرة من إدارة العمليات مثل الفاتورة والحساب، وهو الحل الذي يؤدي المسؤولين إلى أكثر الأخطاء ويوفر وقت بكمية كبيرة، كما يمكن من استكشاف البيانات المالية لتقدم رؤى استراتيجية تفيد الشركات أن تأخذ قرارات أكثر حكمة⁽¹⁾.
2. تحسين إدارة الموارد البشرية، تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات الموارد البشرية للمؤسسة أو المنظمة فيتم بيانات الموظفين وتحديد الأنماط التي تساعد في تحسين الأداء الوظيفي، ومنها تحليل بيانات تقييم الأداء لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين⁽²⁾.
3. تحليل بيانات السوق، تمكن أدوات الذكاء الاصطناعي المؤسسات من تحليل بيانات الأسواق العالمية والمنافسين لاكتشاف فرص النمو والتوسع. كما تساعد هذه الأدوات في تحديد الاتجاهات الاقتصادية والتغيرات في سلوك المستهلكين، وهو ما يدعم التخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل⁽³⁾.
4. تحسين تجربة العملاء، وهي مهمة في دراسة ردود فعل المستهلكين على العروض والخدمات باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي على تحسين تجربتهم وتحقيق مستويات أعلى من الرضا، ومن ذلك يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لمعالجة بيانات الصحة من الاستبيانات، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين⁽⁴⁾.

(1) UNESCO. (2021, November). Recommendation on the ethics of artificial intelligence, <https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/recommendation-ethics>

(2) Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA). (n.d.). Data protection policies and regulations. Retrieved October 18, 2025, from, <https://sdaia.gov.sa/ar/Research/Pages/DataProtection.aspx>

(3) European Parliament. (n.d.). EU AI Act: First regulation on artificial intelligence. Retrieved October 18, 2025, from, <https://www.europarl.europa.eu/topics/en/article/20230601STO93804/eu-ai-act-first-regulation-on-artificial-intelligence>

(4) World Economic Forum. (2023, May). The Future of Jobs Report 2023, https://www3.weforum.org/docs/WEF_Future_of_Jobs_2023.pdf?

رابعاً- الأثر الاقتصادي لحوكمة البيانات والأخلاقيات:

تعد العلاقة بين حوكمة البيانات والاقتصاد علاقة تأثير متبادل؛ حيث لم تعد حماية البيانات مجرد التزام قانوني، بل تحولت إلى أصل اقتصادي (Asset Economic) حاسم في الاقتصاد الرقمي، وفي هذا السياق، تصبح الأخلاقيات والحوكمة القانونية للبيانات عاملاً رئيساً في تحديد القدرة التنافسية والاستدامة المالية للشركات والدول، وهو ما يتطلب مجموعة من العمليات والإجراءات، أهمها:

1. **الثقة كمحرك للنمو الاقتصادي (Engine Growth as Trust)**، حيث تعد حماية البيانات الشخصية والشفافية في استخدام الخوارزميات أساساً لبناء "اقتصاد البيانات القائم على الثقة"، فقد أظهرت الدراسات أن المستهلكين يفضلون بشكل متزايد الشركات التي تُظهر التزاماً قوياً بأخلاقيات الخصوصية، مما يترجم إلى زيادة في الولاء للعلامة التجارية وارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي عبر المنصات الموثوقة⁽¹⁾.

ويمكن الإشارة إلى أي تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي يركز على قيمة البيانات والثقة، وفي المقابل، فإن الأسواق التي تتبنى تشريعات صارمة لحماية الخصوصية، مثل قانون حماية البيانات الإماراتي، أو اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات (GDPR)، تخلق ميزة تنافسية على المستوى الدولي؛ إذ تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تبحث عن بيئة أعمال مستقرة وموثوقة تتمتع بحماية عالية للمعلومات الحساسة، مما يعزز من مكانة الدولة كمركز عالمي للبيانات والابتكار المسؤول⁽²⁾.

2. **تكلفة الامتثال ومخاطر عدم الالتزام (Risk and Cost Compliance)**، على الرغم من أن الامتثال للتشريعات الصارمة لحماية البيانات يمثل تكلفة تشغيلية إضافية، خاصة على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد تحتاج لتوظيف مسؤول حماية بيانات أو الاستثمار في تقنية تقييم الأثر، إلا أن هذه التكلفة تُعتبر بمثابة تأمين ضد المخاطر المالية والسمعة، وأن العقوبات والغرامات المالية

(1) Oluwaseyi, J. (2025). Intelligent finance: Leveraging AI and machine learning in the data-driven economy. International Journal of Advances in Engineering and Management (IJAEM), 7(4), 635–640, https://ijaem.net/issue_dcp/Intelligent%20Finance%20%20Leveraging%20AI%20and%20Machine%20Learning%20in%20the%20Data%20Driven%20Economy.pdf

(2) https://commission.europa.eu/system/files/2020-02/communication-shaping-europes-digital-future-feb2020_en_4.pdf commission.europa.eu

المفروضة على انتهاك البيانات وعدم الامتثال تتجاوز في بعض الحالات تكلفة تطبيق آليات الحوكمة الأخلاقية والقانونية الوقائية، فضلاً عن أن مخاطر السمعة (Risk Reputational) الناتجة عن فضيحة انتهاك البيانات يمكن أن تؤدي إلى خسائر طويلة الأجل في القيمة السوقية للشركة قد يصعب تعويضها، ومن ثم، يصبح الالتزام الأخلاقي والقانوني استراتيجية اقتصادية لضمان استدامة الأعمال على المدى الطويل⁽¹⁾.

3. التمييز والتأثير على عدالة السوق (Fairness Market and Profiling)
تستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي تقنية التمييز (Profiling) لتقسيم المستهلكين، وهي وإن كانت تخدم هدف التسويق المخصص ورفع الكفاءة، إلا إنها تثير مخاوف قانونية وأخلاقية عندما تؤدي إلى التمييز في الأسعار (Price Discrimination) أو الحرمان من الخدمات والفرص الاقتصادية (كرفض تلقائي لطلب ائتمان أو تحديد أسعار تأمين عالية بناءً على تحليلات إحصائية متحيزة)، وأن التنظيم القانوني لعمليات التمييز، والنص على حق الأفراد في الاعتراض⁽²⁾، وطلب التدخل البشري⁽³⁾ (كما ورد في قانون حماية البيانات الإماراتي)، لا يهدف فقط إلى حماية الحقوق الفردية، بل يضمن أيضاً عدالة السوق (Market Fairness) ويحافظ على مبدأ تكافؤ الفرص الاقتصادية، وهو ما يعد عنصراً حيوياً لتعزيز الشمول المالي والاجتماعي في الاقتصاد الرقمي⁽⁴⁾.

وختاماً، يتضح أن الذكاء الاصطناعي أصبح قوة محركة رئيسة في الاقتصاد الرقمي العالمي، إذ أسهم في إعادة تشكيل أنماط التجارة الدولية وتطوير أساليب الإنتاج والتسويق وسلاسل التوريد، غير أن هذا التطور التقني، على الرغم من مكاسبه الاقتصادية الواسعة، يطرح تحديات أخلاقية متزايدة تتعلق بالعدالة، والشفافية، والمسؤولية في استخدام البيانات والتقنيات الذكية داخل الأسواق العالمية

ومن ثم، فإن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والالتزام بالمبادئ الأخلاقية يمثل

(1) https://commission.europa.eu/system/files/2020-02/communication-shaping-europes-digital-future-feb2020_en_4.pdf commission.europa.eu

(2) المواد (18/1) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية الإماراتي.

(3) المادة (18/4) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 السابق الإشارة إليه.

(4) OECD. (2024). Artificial intelligence, data and competition. OECD Publishing. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/05/artificial-intelligence-data-and-competition_9d0ac766/e7e88884-en.pdf

ضرورة لضمان تطور مستدام يراعي الإنسان قبل التقنية، وفي هذا الإطار يبرز موضوع حماية الخصوصية في ظل الذكاء الاصطناعي بوصفه امتداداً طبيعياً له، حيث تتقاطع فيه القيم الأخلاقية والقانونية لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

المبحث الثالث: حماية الخصوصية في ظل الذكاء الاصطناعي

تجدر الإشارة بداية إلى أن الحق في الخصوصية يعد من الحقوق الأساسية للإنسان، وهو منصوص عليه في أهم المواثيق الدولية، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يحظر التدخل التعسفي في الحياة الخاصة، ويمثل هذا الحق جوهر الحماية القانونية لكرامة الفرد وحرية في العصر الرقمي، لا سيما في مواجهة المخاطر الناجمة عن التطور التكنولوجي في مجال الذكاء الاصطناعي، وسيتم تناول هذا الموضوع من عدة نواحي: التهديدات للخصوصية، والقوانين والمواثيق الدولية المنظمة للذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الذكاء الاصطناعي وتهديدات الخصوصية:

على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يقدم مجموعة واسعة من الفوائد، بما في ذلك إمكانية إتاحة فرص كبيرة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة (SDGs) المحددة من قبل الأمم المتحدة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتقديم تطبيقات مبتكرة لتحسين تقييم المخاطر، وتعزيز التخطيط، وتسريع تبادل المعرفة، إلا أن استخدامه قد يثير العديد من المخاوف المتعلقة بالخصوصية، وخاصة فيما يتعلق بالبيانات الشخصية للأفراد، خلال المراحل المختلفة التي تمر بها البيانات، سواء في مرحلة تجميع البيانات أو استخدامها ومعالجتها أو حوسبتها أو تدفقها عبر الإنترنت أو استخدامها في التسويق المباشر⁽¹⁾. وفيما يلي أهم التهديدات والمخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في هذا السياق:

1. تهديدات الذكاء الاصطناعي على البيانات المتعلقة بالخصوصية، وذلك ناتج عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لكميات هائلة من البيانات الشخصية، مما يزيد من خطر انتهاك الخصوصية إذا لم تتم إدارة هذه البيانات بشكل سليم، فضلاً عن ما قد يشكله التجسس وتتبع سلوك الأفراد على الإنترنت، من انتهاك الخصوصية وجمع معلومات تفصيلية حول أنماط حياتهم وتفضيلاتهم الشخصية، كما أن التنبؤ بالسلوك الذي تتيحه هذه التكنولوجيا باستخدام خوارزميات تحليل البيانات، قد

(1) رجب، هبة رمضان، (2024). لحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا الرقمية. أعمال مؤتمر التحديات والأفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، القاهرة: كلية الحقوق -جامعة عين شمس، ص ص 427-430.

يؤدي إلى استخدام هذه التوقعات بطرق تتعارض مع خصوصية الأفراد، وبما يمثل انتهاك لهذه الخصوصية بالمخالفة للقوانين وبما يترتب المسؤولية الوطنية والدولية⁽¹⁾.

كما تشكل المخاطر السيبرانية، خطراً على الخصوصية إذا كانت هدفاً للهجمات إذ أن اختراقها يعرض بيانات الأفراد الشخصية للخطر، كما قد يصاحب هذه التكنولوجيا ممارسات تمييزية تقلل من قيمة الأفراد، حيث تصنفهم أنظمة الذكاء الاصطناعي بطرق قد تكون ضارة، مما يؤدي إلى حرمانهم من فرص العمل وغيرها، اعتماداً على تحليلات غير دقيقة، وهو ما يشكل انتهاكاً لحق الإنسان في المساواة⁽²⁾.

كما تشكل هذه التكنولوجيا مخاطر عديدة على الحق في الخصوصية وحماية البيانات، من بينها المساس بحرمة المسكن؛ إذ تحتوي الأجهزة المنزلية الذكية مثل التلفاز والهواتف والحواسيب والروبوتات المزودة بكاميرات خفية على قدرات مراقبة قد تمتد إلى داخل المنازل وأفرادها بطرق غير مسبقة وفي أماكن شديدة الخصوصية⁽³⁾.

2. إعاقة الحق في طبي النسيان أو محو البيانات، وهذا الحق يتبع حرمة الحياة الخاصة، وهو ما يهدده الذكاء الاصطناعي، حيث ينبغي إقرار هذا الحق والعمل به من شطب المعلومات المتعلقة بالأشخاص بعد مرور فترة من الزمن، حيث أشار جانب من الفقه الفرنسي أن هذا الحق يعني إزالة الآثار غير المرغوب فيها

(1) وفي المقابل يرى البعض أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد تستخدم في مجالات لها أهمية في مجال الإثبات الجنائي والتعرف على المجرمين من خلال البصمة الإلكترونية والتعرف على الوجوه، والتي لها استخدامات كثيرة أبرزها: انتشارها على الحدود بين الدول، وجودها بالمطارات، ودوريات الشرطة، والتعرف على المشتبه به من خلال كاميرات المراقبة، عمار راشد علاوي و محمد نور الدين عبدالمجيد، استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التنبؤ بالجريمة والوقاية منه، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20 العدد 4، ديسمبر (2023): 387؛ كما يستخدم أيضاً في العمل الأمني والشرطي، إذ أطلقت أعلنت شرطة دبي عن إطلاق أول شرطي آلي للقيام ببعض الخدمات الأمنية والشرطية، واستخدامه في أعمال البحث والتحري، وجمع المعلومات والإيضاحات، وما يمكن استخدامه في التنبؤ، وقدرته على تحليل البيانات الكبرى، انظر، أحمد عبدالواحد العجماني و محمد نور الدين سيد، مدى مشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال الاستدلال والتحري عن الجرائم، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20، العدد 4، ديسمبر (2023): 621.

(2) للمزيد من التفاصيل حول أشكال انتهاك الخصوصية المعلوماتية في مجال الذكاء الاصطناعي، انظر، مهرة سليمان القنوبية، "تأثير الذكاء الاصطناعي على خصوصية البيانات والمستفيدين". (في المؤتمر والمعرض السنوي السابع والعشرون لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي: توظيف التقنيات الذكية في بيئة المكتبات المتخصصة ومؤسسات المعلومات الدوحة: جمعية المكتبات المتخصصة، 2024): 587-588.

(3) معزوز دليلة؛ والي نادية، (2024). مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية الرقمية وآليات حمايتها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد 9، (3) سبتمبر، ص521.

عبر الانترنت، كما قد تعني في تعريف آخر، حق الشخص في عدم نشر البيانات الرقمية التي تعنيه بناء على طلبه وبعد مرور فترة من الزمن⁽¹⁾.

وفي مجال التمييز بين الحق في احترام الحياة الخاصة والحق في طبي النسيان أو محو البيانات، يعد الزمن مميزاً مهماً للحق في طبي النسيان والذي يعتمد فيه على المعيار المؤقت، وقد تم النص على هذا الحق في العديد من القوانين والمواثيق، أبرزها: "التوجيه الأوروبي لعام 1995 الذي نص في المادة (12) على الحق في محو البيانات على النحو الذي يتجاوز حدود الحق في تصحيحها، وأيضاً المادة التاسعة من القانون المدني الفرنسي، والمادة السابعة من الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية، وكذلك المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان"⁽²⁾.

3. تهديدات متعلقة بالوظائف، بالرغم من المزايا التي يقدمها الذكاء الاصطناعي
في مجال أداء الخدمات والمهام إلا أن له تأثير سلبي كبير على الوظائف وذلك على المستوى المدى القريب ومن ذلك ما أظهره المنتدى الاقتصادي العالمي أن حوالي 75 % من الشركات سوف تستعين بالذكاء الاصطناعي، وتوقع أن تؤدي التقنيات الزراعية والتطبيقات الرقمية والتجارة الإلكترونية إلى اضطراب كبير في سوق العمل، وتغير هيكله يشمل 23 % من الوظائف في السنوات الخمس المقبلة، كما أن الكثير من الوظائف المتخصصة في ميادين متعددة كالرياضيات والبرمجة والترجمة ستنتقل أدوار الموظفين فيها، فالذكاء الاصطناعي في ميدان الصحافة يمكنه معالجة المعلومات وتحليل البيانات بطريقة سريعة وفعالة، والعمل على الترجمة الآلية وتحليل الاستجابة العامة للأخبار وهو ما يساعد في توليد تقارير آلية متكاملة للأخبار، بل أكثر من ذلك تقوم بتحديد النماذج والاتجاهات في الأحداث المختلفة⁽³⁾.

4. تحديات قانونية ناتجة عن قصور التشريعات في مواكبة تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث إن القوانين الحالية قد لا تتماشى مع تطور التقنيات، بما يؤدي إلى ثغرات قانونية في حماية الخصوصية، نظراً لتطور هذه التكنولوجيا وعدم مجاراة التطور القانوني لها بما يساعد على الإفلات من المسؤولية والعقاب.

(1) أحمد محمد براك حمد، "الذكاء الاصطناعي والحق في الخصوصية الرقمية". (في أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي للجامعة المصرية: كلية الحقوق - جامعة عين شمس، 2024): 354-355.

(2) المرجع السابق، ص 355.

(3) جمال بوعالم، مرجع سابق، ص 23؛ وانظر التقرير: World Economic Forum, Op. Cit.

ووفقاً لما تقدم ينبغي التصدي لتلك التهديدات ووضع الضوابط التنظيمية الفعالة، وتعزيز الشفافية، وتنقيف الأفراد حول كيفية حماية خصوصياتهم في عصر الذكاء الاصطناعي، وذلك للتقليل من هذه التهديدات التي قد تشكل خطراً على خصوصية الأفراد

وقد أشار البعض في ذلك إلى ضرورة إقامة حوار عالمي حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي تحت رعاية منظمة اليونسكو تشارك فيه الجهات الفاعلة مثل: الشركات ومراكز البحوث وأكاديميات العلوم والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وجمعيات المجتمع المدني، وضرورة وضع إطار أخلاقي لتطوير الذكاء الاصطناعي، من أجل زيادة الفهم للتحديات الناشئة عنها، وتقديم الحلول، وذلك باعتبار أن هذه المشكلة عالمية وتتطلب حلولاً على المستوى العالمي⁽¹⁾.

ثانياً- الإطار القانوني المنظم للذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية:

نظراً للمخاطر والتهديدات التي تشكلها تقنيات الذكاء الاصطناعي على حقوق الأفراد وحررياتهم وحقوقهم في الخصوصية، استدعى الأمر اهتمام المجتمع الدولي بوضع أطر قانونية تنظم استخدامه وتحد من مخاطره، وذلك بالرغم من تناول بعض القوانين والمواثيق الدولية لجوانب من حماية البيانات الشخصية، إلا إنها ما تزال قاصرة عن مواكبة قدرات الذكاء الاصطناعي، ومن هنا اتجهت عدة منظمات من بينها الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى تبني مبادئ وأطر استرشادية في هذا المجال، غير أن التطبيق الفعلي لا يزال يواجه تفاوتاً بين الأنظمة القانونية الوطنية، ونتناول أهم هذه المواثيق والتشريعات على النحو التالي:

1. قانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي لسنة 2024 (EU AI Act):

يعد هذا القانون أول إطار تنظيمي شامل للذكاء الاصطناعي على مستوى العالم، ويهدف إلى تصنيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بناءً على مستوى المخاطر المحتملة، مع فرض قيود صارمة على التطبيقات عالية الخطورة، وتنظيم استخدامات أخرى لضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية وحماية حقوق الأفراد⁽²⁾، وقد نشر في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في الثاني عشر من يوليو 2024، ودخل حيز النفاذ في الأول من أغسطس 2024، على أن معظم أحكامه ستطبق اعتباراً من الثاني من أغسطس 2026 بعد فترات انتقالية لبعض الأحكام⁽³⁾.

(1) أودري أزولاي، نحو أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، <https://www.un.org/ar/44267>

(2) https://www.europarl.europa.eu/topics/en/article/20230601STO93804/eu-ai-act-first-regulation-on-artificial-intelligence?utm_source=chatgpt.com

(3) <https://www.schoenherr.eu/content/ai-act-published-in-the-official-journal-of-the->

2. اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي لسنة 2016 (GDPR):

تم اعتمادها في السابع والعشرين من أبريل 2016، ودخلت حيز النفاذ في الخامس والعشرين من 2018، وتعد من أهم الأطر القانونية التي تناولت تنظيم معالجة البيانات الشخصية، إذ أرست مبادئ الشفافية، والموافقة المسبقة، والحق في المحو أو "النسيان"، وألزمت الجهات المعالجة بتطبيق مفهوم "الخصوصية بالتصميم"، بمعنى دمج حماية الخصوصية في جميع مراحل تصميم وتطوير الأنظمة والتطبيقات وليس اضافتها لاحقاً⁽¹⁾.

3. الاتفاقية رقم 108 للمجلس الأوروبي لعام 1981:

اعتمد مجلس أوروبا الاتفاقية رقم (108) لحماية الأفراد تجاه المعالجة الآلية للبيانات الشخصية، لتكون المرجع الدولي الأول في هذا المجال⁽²⁾، كما تهدف إلى مواجهة الاجرام الالكتروني المتعلق بسرية البيانات الإلكترونية؛ أي بيانات الخصوصية الرقمية

وقد وقعت اتفاقية حماية البيانات الشخصية لمجلس أوروبا سنة 1981، وتعرف باسم اتفاقية رقم (108) أو اتفاقية حماية الأفراد تجاه المعالجة الآلية للبيانات ذات الطابع الشخصي، كما تم تعديلها لاحقاً بموجب البروتوكول الإضافي لعام 2018 المعروف باسم اتفاقية 108+، لتواكب التطورات التكنولوجية وتتسجم مع "اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)" في الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

4. قرار الأمم المتحدة بشأن الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية لسنة 2024:

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مارس 2024، بالإجماع على قرار يهدف إلى تشجيع حماية البيانات الشخصية، ومراقبة المخاطر المرتبطة "بتقنيات الذكاء الاصطناعي"، ويعكس هذا القرار التزاماً دولياً بتوجيه تطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي نحو الصالح العام للإنسانية⁽⁴⁾.

eu/?utm_source=chatgpt.com

(1) European Parliament & Council. (2016). Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data (General Data Protection Regulation). Official Journal of the European Union.

(2) Council of Europe. (2018). Convention for the Protection of Individuals with regard to Automatic Processing of Personal Data (Convention 108+).

(3) للمزيد، معزوز دليلة؛ والي نادية، مرجع سابق، ص824.

(4) <https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129451>

وكما هو معلوم فإن القرارات التي تصدر من الجمعية العامة وخاصة إذا كانت بالإجماع فإن لها طابع أدبي كبير، وكثيراً من الدول تلتزم بها، وهو ما يجعل لها قيمة كبيرة تجاه المجتمع الدولي، وهو ما يؤكد على أهمية حماية البيانات الشخصية وألا ينبغي العصف بها لصالح تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

5. قانون حماية البيانات في المملكة المتحدة (UK Data Protection Act):

يهدف هذا القانون إلى حماية البيانات الشخصية للأفراد وتنظيم أسلوب معالجتها، بما يضمن حقهم في الخصوصية وصونها، وقد صدر هذا القانون عام 1998، ثم تمت مراجعته وتعديله عام 2018 ليتوافق مع "اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)" الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، وذلك رغم انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾.

6. "إرشادات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الصين":

أصدرت الصين عام 2022 إرشادات لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي بهدف ضمان تطوير واستخدام هذه التقنيات بطريقة تعزز رفاه المجتمع وتحترم القيم الأخلاقية. وتركز الإرشادات على الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي بما يحقق التوازن مع القيم الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في البلاد، وذلك في إطار سعي الصين للحد من نفوذ شركات التكنولوجيا الكبرى، ضمن خطتها لأن تصبح الدولة الرائدة عالمياً في هذا المجال بحلول عام 2030⁽²⁾.

7. قانون حماية البيانات الشخصية الإماراتي لعام 2021م⁽³⁾:

إدراكاً لأهمية الحق في الخصوصية في ظل تحديات الذكاء الاصطناعي، خطت دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة متقدمة بإصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021 بشأن حماية البيانات الشخصية، لتكون ضمن الدول التي أكدت ضرورة صون هذا الحق، وبخاصة الخصوصية الرقمية

(1) UK Information Commissioner's Office (ICO) - Official Website : <https://ico.org.uk/>

(2) https://www.scmp.com/tech/big-tech/article/3150789/chinese-ai-gets-ethical-guidelines-first-time-aligning-beijings-goal?module=perpetual_scroll_0&pdgtype=article&campaign=3150789

(3) صدر القانون بتاريخ 20 سبتمبر 2021، ودخل مرحلة النفاذ بتاريخ الثاني من يناير 2021، انظر منصة تشريعات الإمارات، <https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1972>

يوفر هذا القانون إطاراً قانونياً يضمن التعامل المسؤول والعادل والشفاف مع البيانات، ويكفل لصاحب البيانات مجموعة من الحقوق الأساسية، أبرزها: الحق في الاطلاع، والحق في تصحيح أو محو البيانات (الحق في النسيان)، والحق في نقل البيانات، والحق في الاعتراض على القرارات الآلية (التمييط). كما يشترط القانون الحصول على موافقة صريحة من صاحب البيانات قبل معالجتها، ويلزم الشركات باتخاذ التدابير التقنية والتنظيمية اللازمة لضمان أمنها

توصيات للمشرع والحكومة الإماراتية في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات الجانب الاقتصادي والتنافسي (التوصيات للحكومة)

لضمان تحويل تحديات الخصوصية إلى فرص نمو، يوصى الحكومة الإماراتية بالتركيز على بناء اقتصاد بيانات مبني على الثقة، ويقوم على تعزيز جاذبية الدولة كمركز لاستضافة وتشغيل البيانات الحساسة من خلال وضع معايير وشهادات وطنية للثقة والأمان السيبراني للذكاء الاصطناعي، مما يزيد من التنافسية الإقليمية ويشجع على الاستثمار الأجنبي في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة. إضافة إلى ذلك، ينصح بتفعيل "الصناديق الرملية التنظيمية" (Sandboxes Regulatory)، وهي بيئات تجريبية آمنة تسمح للشركات الناشئة والمطورين باختبار تطبيقات الذكاء الاصطناعي المبتكرة في ظل رقابة قانونية، لضمان نمو الشركات المحلية دون المساس بحقوق الأفراد. كذلك، يجب الإسراع في إصدار لوائح النقل العابر للحدود التي تحدد بوضوح معايير "كفاية الحماية" لضمان استمرار تدفق البيانات اللازم للعمليات الاقتصادية الدولية⁽¹⁾.

الجانب القانوني والتشريعي (التوصيات للمشرع)

على الصعيد التشريعي، يوصى المشرع الإماراتي بضرورة تجاوز حماية البيانات إلى حوكمة الأخلاقيات، وهو ما يتطلب إصدار تشريع خاص لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، لا يكتفي بقانون حماية البيانات، بل يعالج بشكل مباشر قضايا التحيز الخوارزمي، وضرورة تحقيق الشفافية والقابلية للتفسير في عمل الأنظمة الذكية، وتحديد المساءلة القانونية عن الأضرار الناتجة عن القرارات الآلية، كما يتطلب تمكين مكتب الإمارات للبيانات وتعزيز استقلاليتها وصلاحياتها، وتزويده بالخبرات التقنية اللازمة لتدقيق الخوارزميات، فضلاً عن النص صراحة على حق الأفراد في طلب التدخل البشري لمراجعة القرارات المهمة التي تتخذها الأنظمة الذكية (كرفض التوظيف أو الائتمان)، وتوفير آلية طعن واضحة ومبسطة ضد نتائج "التمييط" لضمان العدالة والإنصاف.

(1) التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (منظمة اليونسكو 2021).

ومما سبق يتضح أن معظم القوانين والمواثيق الدولية القائمة تفتقر إلى نصوص صريحة تنظم الذكاء الاصطناعي ذاته، الأمر الذي يجعل الإطار القانوني الحالي بحاجة إلى تطوير شامل يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وصون الخصوصية، وهو ما يحتم على المجتمع الدولي الدعوة إلى إقرار معاهدة دولية ملزمة تضع مبادئ مشتركة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وتحدد معايير واضحة للشفافية والمساءلة، بما يضمن حماية الخصوصية باعتبارها من حقوق الإنسان الأصيلة والثابتة، حيث إن وجود إطار قانوني موحد من شأنه أن يحقق الانسجام بين التقدم التقني والضمانات القانونية، ويحول دون توظيف الذكاء الاصطناعي في مراقبة الأفراد أو استغلال بياناتهم خارج الحدود المشروعة

المبحث الرابع: التوازن بين الابتكار في الذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية

يشكل التفاعل بين الابتكار التكنولوجي وحماية الخصوصية أحد أبرز التحديات القانونية والأخلاقية في عصر الذكاء الاصطناعي، فبينما تعتمد التطورات التقنية على جمع وتحليل البيانات لتطوير نماذج أكثر كفاءة، تزداد المخاوف من انتهاك خصوصية الأفراد واستغلال بياناتهم بطرق غير مشروعة، وتبرز الحاجة إلى إيجاد توازن دقيق يضمن استمرار الابتكار دون المساس بالحقوق الأساسية، وهو ما تسعى إليه التشريعات الحديثة، ومن بينها التجربة الإماراتية التي تمثل نموذجاً متقدماً في هذا المجال، وهو ما سوف نتناول على النحو التالي:

أولاً- أهمية الابتكار في الذكاء الاصطناعي:

يسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير حلول فاعلة لتحليل البيانات، وأتمتة العمليات، وتحسين تجربة المستخدم، ومن ذلك تقنيات التعلم الآلي والرؤية الحاسوبية التي أدت إلى اكتشافات جديدة في مجالات الطب والتعليم والنقل وغيرها⁽¹⁾، وهو ما يتطلب الحاجة إلى كل من:

1. الحاجة إلى تسريع التطور في مجال الذكاء الاصطناعي، تتزايد الحاجة إلى تسريع التطور في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ يعتمد هذا المجال على الابتكار القائم على جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات لتطوير نماذج أكثر دقة وفعالية، وفي هذا الإطار، اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي في منتصف أبريل 2025 إطلاق أول منظومة تشريعية ذكية متكاملة لتطوير التشريعات والقوانين في

(1) Brynjolfsson, E., & McAfee, A. Op. Cit

حكومة الإمارات، قائمة على فكر وحلول الذكاء الاصطناعي.

كما أصدرت "ميثاق تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي" في العاشر من يونيو 2024، بهدف ترسيخ مكانتها كدولة رائدة عالمياً في مجال استخدام الذكاء الاصطناعي والإشراف الأخلاقي عليه، وضمان حماية حقوق أفراد المجتمع عند تطوير أو استخدام تقنيات وحلول الذكاء الاصطناعي⁽¹⁾.

2. الحاجة إلى استخدامات الذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن، تبرز في الوقت الراهن حاجة متزايدة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في مجالات متعددة تشمل مكافحة الجريمة، والتعليم، والرعاية الصحية، والقطاع المالي، والتسويق، وغيرها، ويستلزم ذلك استخدام البيانات الشخصية لتطوير وتحسين الخدمات التي يحتاجها المجتمع بشكل مستمر، مع تفاوت مستوى هذه الخدمات بحسب جاهزية الدول وتقدمها في مجال الذكاء الاصطناعي⁽²⁾.

ثانياً- حماية الخصوصية:

يتطلب هذا المحور تناول عدة موضوعات أساسية، أبرزها:

1. البيانات الشخصية، تعد البيانات الشخصية من أكثر العناصر حساسية، إذ يمكن أن تُستخدم بطرق تضر الأفراد إذا لم تحترم خصوصيتهم، وقد أكدت دولة الإمارات على أهمية خصوصية البيانات، واعتبرتها من أولويات المجتمع الإماراتي، رغم أن البيانات تمثل الوقود الأساسي لتطوير الذكاء الاصطناعي، كما ورد في "ميثاق تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي 2024".

2. التنظيمات والقوانين، تبرز الحاجة إلى سنّ القوانين والتشريعات التي تحمي البيانات الشخصية وتعزز الشفافية، وقد شددت دولة الإمارات على مبادئ الحوكمة والمساءلة، واتخذت نهجاً مسؤولاً واستباقياً لضمان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بطريقة أخلاقية وشفافة.

(1) ميثاق تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، الامارات العربية المتحدة، يوليو 2024، <https://uaelegislation.gov.ae/ar/policy/download/the-uae-charter-for-the-development-and-use-of-artificial-intelligence>

(2) للمزيد، انظر: استخدامات الذكاء الاصطناعي في الواقع المعاصر، العززي، منيفه مصافق سمير، (2024). منظومة القيم والأخلاق لاستخدامات الذكاء الاصطناعي من منظور الشخصية الإسلامية المعاصرة. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية مج5، (20)، صص76-78.

ثالثاً- التعارض بين الابتكار والخصوصية:

يشكل التوازن بين الابتكار وحماية الخصوصية تحدياً جوهرياً في ظل الذكاء الاصطناعي، حيث يعتمد التطور التقني على جمع البيانات وتحليلها لتحسين كفاءة الأنظمة وتوسيع نطاق استخدامها، في حين يثير هذا الجمع مخاوف متزايدة بشأن انتهاك الخصوصية وسوء استخدام المعلومات الشخصية، ويبرز هذا التعارض بوضوح في التجارب التشريعية الحديثة، ومنها التجربة الإماراتية، التي تسعى إلى تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بما يحقق التنمية دون المساس بحقوق الأفراد، وفي هذا الشأن يمكن تناول أبرز صور هذا التعارض من خلال الآتي:

1. **تضارب المصالح،** بينما يتطلب الابتكار جمع بيانات ضخمة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انتهاكات الخصوصية إذا لم يتم إدارتها بشكل سليم، وهو ما قد تواجهه المنظومة التشريعية الإماراتية الذكية السابق الإشارة إليها والتي قد تتعدى مشكلة حلول الآلة محل الإنسان في التشريع والتي يتم ربطها بالذكاء الاصطناعي، حيث إن الذكاء الاصطناعي وإن كان أثبت قدرة على إنتاج المحتوى إلا أنه ما يزال غير قادر على محاكاة ما يقوم به الإنسان وخاصة في مجال التشريعات.

ولذا أكدت الامارات أن السلامة أمراً بالغ الأهمية، وأنها تهدف إلى أن تكون جميع أنظمة الذكاء الاصطناعي متوافقة مع أعلى معايير السلامة، وأنها تشجع تعديل أو إزالة الأنظمة ذات المخاطر⁽¹⁾.

2. **فقدان الثقة،** إذا شعر المستخدمون أن خصوصيتهم مهددة، قد يترددون في استخدام هذه التطبيقات، مما يعوق الابتكار، حيث تعد من بين أهم المخاوف الأساسية هو استخدام هذه البيانات بشكل غير مشروع أو بدون موافقة صريحة من الأفراد⁽²⁾.

رابعاً- استراتيجيات تحقيق التوازن بين الابتكار والخصوصية:

يتطلب تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية الخصوصية اتباع نهج شامل يجمع بين الحلول التقنية والتنظيمية والتوعوية، لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول ومتوافق مع القيم الإنسانية، ويمكن تحديد أبرز هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

1. **التقنيات المبتكرة أو ما يعرف التقنيات المعززة للخصوصية،** تتيح هذه التقنيات تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي دون الحاجة إلى مشاركة البيانات الشخصية بصورة مباشرة،

(1) ميثاق تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، الإمارات العربية المتحدة، يوليو 2024، سبق الإشارة إليه.

(2) Zeng, J., & Schäfer, M. S, Op. Cit.

من خلال الاعتماد على أساليب التشفير وتقنيات التعلم الآمن الموزع (Federated Learning)، مما يقلل من مخاطر تسرب البيانات ويحافظ على خصوصية الأفراد أثناء عمليات التطوير⁽¹⁾.

2. الشفافية، أكدت دولة الإمارات في ميثاق تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي الصادر في 10 يونيو 2024 على أهمية الشفافية في آلية عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك توضيح كيفية اتخاذ القرارات، وبما يسهم في بناء الثقة بين المستخدمين ومطوري التقنية، ويعزز مبادئ المسؤولية والمساءلة في الاستخدام⁽²⁾.

3. التعاون بين الأطراف المعنية، يتطلب تحقيق التوازن المنشود تعاوناً وثيقاً بين الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد، لتطوير إطار عمل قانوني وأخلاقي متكامل يضمن الابتكار ويحمي الخصوصية، وتشكل النماذج الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي مرجعاً مهماً في هذا المجال⁽³⁾، كما ينبغي تعزيز الوعي العام بكيفية جمع البيانات واستخدامها، وتمكين الأفراد من التحكم في بياناتهم وضمان استخدامها بشكل مشروع ومسؤول⁽⁴⁾.

ويتضح مما سبق أهمية الابتكار في الذكاء الاصطناعي، ودوره المتميز للعديد من القطاعات، مثل الرعاية الصحية، حيث تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل صور الأشعة السينية وتشخيص الأمراض النادرة بسرعة تفوق قدرة الأطباء التقليديين، كما يمكن أن يسهم أيضاً في تحسين العمليات التجارية من خلال الأتمتة، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف التشغيلية وزيادة الإنتاجية، ووفقاً "لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي" (2023)، من المتوقع أن تسهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 14% بحلول عام 2030⁽⁵⁾، كما أشار "تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) إلى أن اعتماد الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة يمكن أن يحسن كفاءة اتخاذ القرارات في الحكومات والمؤسسات المالية، ولتحقيق أقصى استفادة من هذه التكنولوجيا، يجب العمل على إقامة التوازن بين الابتكار وحماية الخصوصية، وذلك عبر تطوير نظم قانونية واضحة كما هو الحال في "اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي".

(1) Konečný, J., McMahan, H. B., Yu, F. X., Richtárik, P., Suresh, A. T., & Bacon, D, Op. Cit.

(2) ميثاق تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، الإمارات العربية المتحدة، يوليو 2024، سبق الإشارة إليه.

(3) European Commission, Op. Cit.

(4) Solove, D. J, Op. Cit.

(5) World Economic Forum, Op. Cit.

المبحث الخامس: الإطار القانوني والتنظيمي على المستوى الإقليمي والدولي، واقتراح نموذج لحوكمة الذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي عنصراً مؤثراً في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يفرض ضرورة التنظيم القانوني له لمواجهة التحديات التي أحدثها، وخاصة في ظل غياب الإطار القانوني المتكامل الذي يوازي بين الابتكار وضمان حماية البيانات الشخصية

أولاً- الإطار القانوني والتنظيمي على المستوى الإقليمي:

تتفاوت التشريعات القانونية المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية بين الدول على المستويات الوطنية، حيث تبنت بعض الدول قوانين واضحة تتعلق بحماية البيانات الشخصية، مثل "اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي"، بينما لا تزال بعض الدول الأخرى تفتقر إلى التشريعات المتكاملة، مما جعلها تلجأ إلى استخدام قوانين حماية البيانات الشخصية التي تتناول الموضوعات الأساسية مثل الموافقة، تخزين البيانات، وحقوق الأفراد في الوصول إلى بياناتهم وتعديلها⁽¹⁾.

في حين تعتمد الولايات المتحدة على قوانين منفردة مثل "قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا، (CCPA) وقانون نقل التأمين الصحي والمساءلة HIPAA للرعاية الصحية" بغرض حماية الوثائق الطبية والمعلومات الطبية الأخرى سواء في شكلها الورقي أو الإلكتروني، وأما الدول العربية، فقد أقرت مصر "قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020م" وفي السعودية "نظام حماية البيانات الشخصية"، وفي قطر "قانون حماية البيانات الشخصية رقم 13 لسنة 2016"، وفي الإمارات تم إقرار "قانون حماية البيانات رقم 45 لسنة 2021" الذي حدد ضوابط معالجة البيانات الشخصية والالتزامات العامة للشركات التي تتوفر لديها بيانات شخصية عن الأفراد وتلك العاملة في مجال معالجة البيانات الشخصية في تأمين البيانات والحفاظ على سريتها وخصوصيتها، والإجراءات والتدابير المتوفرة لديها لضمان عدم اختراقها أو إتلافها أو تغييرها أو العبث بها، كما حدد ضوابط نقل ومشاركة البيانات الشخصية عبر الحدود لأغراض المعالجة، وكذلك إجراءات الإبلاغ عن انتهاك البيانات الشخصية، كما منح القانون لصاحب البيانات الشخصية عدة حقوق تشمل: الحصول، دون أي مقابل، على المعلومات والقرارات التي تتخذ بناء على معالجة بياناته الشخصية، والحق في طلب تصحيح بياناته الشخصية الخاطئة أو القديمة، وحق النسيان الذي يوفر للفرد الحق بأن يطلب من أي شركة يطبق عليها القانون

(1) Solove, D. J, Op. Cit.

بأن تحذف بياناته بشكل كلي، فضلاً عن حق الإعلام الذي يوفر للمستهلك الحق بأن يتم إعلامه في حال تم اختراق نظام شركة مطبق عليها القانون، حيث يتم إعلامه أن بياناته قد انتهكت⁽¹⁾.

ولتقييم الجهود الإقليمية يتطلب الأمر دراسة الخطوات التي تم اتخاذها وقياس قدرتها على حماية الأفراد وتعزيز الابتكار، مع التركيز على نقاط القوة والضعف من أجل الحكم على هذه الجهود وتجارب الدول في هذا الإطار

ثانياً- الإطار القانوني والتنظيمي على المستوى الدولي:

هناك العديد من الاتفاقات على المستوى الدولي، مثل: "اتفاقية حماية البيانات الشخصية بمجلس أوروبا"، وكذلك بعض المبادئ التي يتم الاتفاق عليها من قبل الأمم المتحدة، غير أن هذه الاتفاقات في حاجة إلى توافق الدول حول كيفية تنظيم الذكاء الاصطناعي وحماية الخصوصية، مما يعقد تنفيذ إطار تنظيمي عالمي متكامل، ويجعل مسألة التوافق بين الأنظمة القانونية المختلفة وضرورة وجود آلية دولية للرقابة من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا الشأن⁽²⁾.

ووفقاً لما سبق يمكن القول بوجود اختلاف في معالجة الدول حيث يتميز الاتحاد الأوروبي بتشريع صارم يتمثل في "اللائحة العامة لحماية البيانات" (GDPR)، التي تفرض قيوداً مشددة على معالجة البيانات الشخصية، مع فرض عقوبات على المخالفين، بينما تعتمد الولايات المتحدة على قوانين متفرقة مثل "قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا، (CCPA) وقانون نقل التأمين الصحي والمساءلة HIPAA للرعاية الصحية" بغرض حماية الوثائق الطبية والمعلومات الطبية الأخرى سواء في شكلها الورقي أو الإلكتروني، مما يجعل التنظيم أقل تكاملاً، فضلاً عن افتقاره لإطار وطني موحد، وأما الدول العربية، فتوجد تفاوتات كبيرة، حيث تبنت دول تشريعات مهمة مثل السعودية في "نظام حماية البيانات الشخصية"⁽³⁾، وقانون "حماية البيانات في الإمارات"⁽⁴⁾، إلا أن التحديات لا تزال قائمة بسبب تفاوت مستويات التنفيذ والرقابة على الامتثال، وفي حين لا

(1) قانون حماية البيانات الشخصية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021، من إصدارات دار نشر معهد دبي القضائي، سلسلة التشريعات والقوانين لدولة الإمارات العربية المتحدة (38)، الطبعة الأولى 1444هـ-2023م.

(2) United Nations System, Op. Cit.

(3) قانون حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، 2021

(4) قانون حماية البيانات في الإمارات العربية المتحدة، الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2022.

تزال دول أخرى تفتقر إلى تنظيم واضح، مما يجعل الامتثال والتطبيق تحديًا كبيرًا

كما أن للمنظمات الدولية دورًا كبيرًا في تنظيم الذكاء الاصطناعي، وأهمها الأمم المتحدة من خلال إصدار تقارير وتوصيات مثل تقرير اليونسكو حول "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي" (2021)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حماية البيانات (2024)، كما يعمل الاتحاد الأوروبي على تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي عبر "قانون الذكاء الاصطناعي (Act AI EU)"، الذي يهدف إلى تصنيف المخاطر وضمان الامتثال للمعايير الأخلاقية، وتسهم هذه الجهود في وضع إطار قانوني يوازن بين الابتكار وحماية حقوق الأفراد

ونتيجة لاختلاف الجهود الوطنية والدولية فإن الأمر يتطلب التوافق الوطني والإقليمي والدولي على مدى انطباق القواعد العرفية والمبادئ العامة ذات الصلة بالتكنولوجيا المعاصرة مثل: المسؤولية الدولية، وعدم الإضرار بالغير، وحماية الخصوصية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن ضرورة التوافق أيضاً على مواجهة التحديات التي تمنع هذا التوافق، حيث اختلاف المصالح الاقتصادية، والتباين في القدرات التقنية، وصعوبة ضبط الأنظمة الذاتية التطور

ثالثاً- نحو نموذج قانوني متكامل لحوكمة الذكاء الاصطناعي:

نتيجة لحدثة أنشطة الذكاء الاصطناعي وعدم اكتمال الإطار القانوني والتنظيمي له سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فإن ذلك يتطلب جهوداً لتنظيم إطار عمل شامل، وهو يتطلب السعي إلى تحقيق عدة مسائل أهمها:

1. **الشرعية**، بداية فإن أهم ما يجب أن يشتمل عليه الإطار القانوني المقترح لتنظيم الذكاء الاصطناعي، خضوعه للقانون وألا يخالف القواعد الوطنية أو الدولية.

2. **الشفافية والخوارزميات القابلة للتفسير**، ومن ضرورة إفصاح الشركات والمؤسسات عن كيفية جمع البيانات، وطرق استخدامها، ومدى تأثير الأفراد بذلك، وذلك لدوره في بناء ثقة الأفراد في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وسهولة مراجعة الجهات المختصة لهذه البيانات والخوارزميات⁽¹⁾.

3. **تعزيز حماية الخصوصية**، ومن ضرورة استخدام تقنيات التعلم الآمن المدمج والتشفير من النهاية إلى النهاية لحماية البيانات الشخصية، مما يضمن عدم تسريب أو استخدام البيانات بطرق غير قانونية، ولضمان التأكد من عدم انتهاك

(1) Zeng, J., & Schäfer, M. S, Op. Cit.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي للحقوق الأساسية للإنسان⁽¹⁾.

4. **التشريعات الموحدة**، يجب إنشاء إطار تنظيمي عالمي موحد يكون مرئياً بما يكفي لاستيعاب التطورات السريعة في الذكاء الاصطناعي، ويأخذ في الاعتبار التنوع القانوني والثقافي بين الدول، وهو ما يتطلب قيام الأمم المتحدة بهذا الدور⁽²⁾.

5. **تفعيل دور المراقبة والتنظيم**، ينبغي إنشاء هيئات دولية ومحلية لمراقبة التزام الشركات بالقوانين المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات، ويتضمن ذلك إنشاء أنظمة للتحقيق في الانتهاكات واتخاذ العقوبات اللازمة، وهو ما يتطلب من ضرورة التعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية لإنجاح هذه المهمة⁽³⁾.

6. **المساواة وعدم التمييز**، ينبغي في النظام المقترح لتنظيم الذكاء الاصطناعي مراعاة المساواة بين الأفراد وعدم التمييز القائم على الجنس أو الهوية أو اللغة أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو أي تمييز يكون قائم على معاملة غير متكافئة بين الأفراد.

7. **الابتكار والتنمية المستدامة**، ينبغي في النظام المقترح لتنظيم الذكاء الاصطناعي أيضاً مراعاة تشجيع الابتكار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لجميع الأجيال الحالية والمستقبلية.

وإجمالاً فإن إطار العمل ينبغي أن يشتمل على ضرورة وضع معايير واضحة لتقييم المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وتعزيز الشفافية في تطوير الخوارزميات، وتحديد مسؤوليات الجهات الفاعلة في المجال، فضلاً عن تضمينها آليات للمراقبة والامتثال لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنيات، بما في ذلك إنشاء هيئات تنظيمية وطنية ودولية لمراقبة تنفيذ القوانين وتحديثها وفقاً للتطورات المستجدة

ويمكن القول في هذا الشأن أن المبادئ الواردة في توصية اليونسكو لعام 2021 الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وما تبعها من تأكيدات في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، تمثل إطاراً عالمياً يهدف إلى توجيه استخدام هذه التكنولوجيا في مسار إنساني مسؤول، غير أن هذه المبادئ رغم أهميتها، ما تزال ذات طابع إرشادي غير ملزم، مما يحد من فاعليتها القانونية ويبرز الحاجة إلى تحويلها إلى قواعد تنفيذية ضمن تشريعات

(1) Konečný, J., McMahan, H. B., Yu, F. X., Richtárik, P., Suresh, A. T., & Bacon, D, Op. Cit.

(2) Calo, R, Op. Cit.

(3) Brynjolfsson, E., & McAfee, A. Op. Cit.

وطنية واتفاقيات دولية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية: مبادئ وقائية تهدف إلى الحد من المخاطر (التناسب والسلامة والخصوصية)، ومبادئ حقوقية تضمن الكرامة الإنسانية (العدالة والإنصاف والشفافية والإشراف البشري)، ومبادئ حوكمية (الاستدامة والمساءلة والتعاون الدولي)، وأن نجاح أي إطار قانوني مستقبلي يعتمد على دمج هذه المبادئ في جميع مراحل دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع تحديد واضح للمسؤولية القانونية وضمان بقاء القرار النهائي في يد الإنسان، ويمكن الاستناد إلى توصية اليونسكو كنقطة انطلاق أخلاقية مهمة، غير أن فعاليتها تقتضي إنشاء آلية دولية للمتابعة والمساءلة تكفل احترام هذه المبادئ في الممارسة العملية

الخاتمة:

يعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز التطورات التكنولوجية التي أحدثت تحولاً ملحوظاً في مختلف القطاعات، والذي فرض تحديات قانونية وأخلاقية تتطلب استجابة شاملة ومتوازنة، وفي ظل تزايد الاعتماد على هذه التقنيات، برزت الحاجة إلى وضع إطار قانوني يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية

ومن هذا المنطلق تناول البحث موضوع "أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وحماية البيانات الشخصية: دراسة تحليلية للآثار القانونية والاقتصادية في ظل التحول الرقمي"، حيث استعرض أبرز التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وسبل تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية حقوق الأفراد، وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج والتوصيات التي تتناول الجوانب الأساسية لتنظيم الذكاء الاصطناعي بشكل يضمن الاستخدام المسؤول والأمن

أولاً- نتائج البحث:

- أن الذكاء الاصطناعي أصبح عنصرًا حاسمًا في تطوير التجارة الدولية، إذ أسهم في رفع كفاءة سلاسل التوريد، وتعزيز التجارة الإلكترونية، وتسريع العمليات التجارية عبر الأتمتة وتحليل البيانات.
- أن دمج الذكاء الاصطناعي في الأنشطة التجارية العالمية يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة الشفافية والاستدامة، لكنه في الوقت ذاته أثار تحديات قانونية تتعلق بالمسؤولية عن الأخطاء التقنية، وحماية البيانات، وتنظيم العقود الذكية، مما يستلزم وضع أطر قانونية دولية تضمن الاستخدام الآمن والعاقل لهذه التقنيات.

- أن تحقيق التوازن بين الابتكار والمسؤولية القانونية في مجال الذكاء الاصطناعي يتطلب وجود حوكمة فعالة تستند إلى أطر تنظيمية مرنة ومحدثة تواكب التطورات التقنية المتسارعة.
- أظهرت الدراسة الحاجة إلى هيئات رقابية متخصصة تتمتع بالاستقلال والصلاحيات الكاملة لضمان الامتثال للمعايير القانونية والأخلاقية، بما يعزز الثقة في استخدام الذكاء الاصطناعي ويحمي الأمن المجتمعي.
- أن المنظومة التشريعية الإماراتية بحاجة إلى مزيد من التكامل، وذلك عبر إصدار قانون موحد للذكاء الاصطناعي يجمع الأحكام المبعثرة في التشريعات المختلفة، مع تعزيز الضمانات القانونية لحماية الخصوصية عند استخدام تقنيات المراقبة الإلكترونية.
- أهمية تبني الشركات لممارسات أخلاقية واضحة في تصميم وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بتقليل التحيزات وحماية البيانات الشخصية، إلى جانب نشر ثقافة الوعي الرقمي بين المستخدمين.
- أن التثقيف والتوعية المجتمعية يشكلان ركيزة أساسية في الحد من المخاطر، مما يستلزم إدراج مفاهيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وحقوق الأفراد الرقمية ضمن المناهج الدراسية والبرامج التدريبية.
- أن توجيه الذكاء الاصطناعي نحو المجالات ذات المنفعة العامة يساهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الرقمية، ويمثل أولوية تتطلب دعماً حكومياً واستثماراً في القطاعات غير الربحية.
- أهمية تفعيل دور المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل وضع إطار قانوني دولي موحد وملزم ينظم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، ويضمن حماية حقوق الإنسان، ويمنع إساءة استخدام التقنية في المجالات المدنية أو العسكرية.

ثانيًا- توصيات البحث:

- تطوير التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الدولية لتنظيم العقود الذكية والمعاملات الإلكترونية، وبما يحقق التوازن بين تسهيل التجارة الرقمية وضمان حقوق الأطراف.
- إنشاء آليات رقابة دولية لمتابعة التزام الشركات والمؤسسات التجارية بمعايير الشفافية وحماية البيانات في أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة بالتجارة الدولية، وبما يشجع على تبني سياسات تحفز الابتكار في الذكاء الاصطناعي التجاري، مع إلزام الشركات بتقييم الأثر القانوني والأخلاقي لتقنياتها قبل طرحها في الأسواق.
- تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية لوضع قواعد واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في سلاسل التوريد والتجارة الإلكترونية.
- تطوير استراتيجيات حوكمة توازن بين الابتكار والمسؤولية القانونية، عبر أطر تنظيمية مرنة تحدد المسؤوليات بوضوح، وتعزز الشفافية والمساءلة والأمن المعلوماتي، وتشجع الابتكار المسؤول بدعم البحث وتمكين الشركات الوطنية، مع حماية الحقوق والحريات ضمن نظام قانوني متكامل، مع ضرورة المراجعة الدورية للقوانين في ظل التسارع التقني الكبير.
- ضرورة تعزيز المشرع الإماراتي للضمانات القانونية عند اللجوء إلى تدابير المراقبة الإلكترونية حتى لا تتعارض مع الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، مع السعي إلى تجميع القوانين المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في قانون خاص يحقق الاتساق التشريعي والتنظيمي، ويضمن عدم الإفلات من العقاب.
- تحفيز الشركات على تبني ممارسات أخلاقية، مثل ضمان عدم التحيز في الخوارزميات وتعزيز حماية البيانات الشخصية، مع ضرورة تقوية أنظمة التشفير للبيانات، وتوعية المتعاملين في البيئة الإلكترونية بمخاطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- نشر الوعي حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وحقوق الأفراد الرقمية من خلال المناهج الأكاديمية والبرامج التدريبية، مع تصميم مناهج تتناسب مع كل مرحلة دراسية لرفع الوعي العام والحد من المخاطر التقنية على المستخدمين.
- تشجيع توجيه الذكاء الاصطناعي نحو المجالات ذات المنفعة المجتمعية مثل

الرعاية الصحية والتعليم وحماية البيئة، حتى وإن تطلب ذلك الدعم الحكومي المباشر لها، تحقيقاً للتنمية المستدامة والعدالة الرقمية وتوازن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

- تعزيز التعاون الدولي من أجل وضع إطار قانوني دولي موحد وملزم لتنظيم الذكاء الاصطناعي، من خلال دعوة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي يضم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والخبراء، بهدف إعداد اتفاقية دولية تنظم تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، تراعي حماية حقوق الإنسان، وتمنع إساءة استخدام التقنية في كافة المجالات، وتحمي خصوصية الأفراد وبياناتهم الشخصية.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- أبو زيد، معتز محمد (2024). "الذكاء الاصطناعي بين القانون والأخلاق: تنظيم أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي". الورقة المقدمة في أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي القاهرة: كلية الحقوق - جامعة عين شمس.
- أزولاي، أودري (2019). نحو أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، 9/12/2019، <https://www.un.org/ar/44267>
- بوغالم، جمال (2025). الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته، مجلة التواصل، مج 30 (1).
- الحارثي، عبدالرحمن أحمد، الدروبي، علي محمد (2025). تأرجح الصّر الناشئ عن الذكاء الاصطناعي بين المسؤوليتين الشخصية والموضوعية: دراسة تحليلية نقدية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 22 (1).
- حسن، محمد جبريل إبراهيم (2024). أخلاقيات تطبيق الذكاء الاصطناعي من الوجهة القانونية: دراسة تحليلية استشرافية، مجلة الفقه والقانون، (141).
- حمد، أحمد محمد براك (2024). "الذكاء الاصطناعي والحق في الخصوصية الرقمية". الورقة المقدمة في أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي القاهرة: كلية الحقوق - جامعة عين شمس.
- الدحود، فادي محمد (2023). مدخل في فهم الذكاء الاصطناعي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، (135).
- رجب، هبة رمضان، (2024). لحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا الرقمية. أعمال مؤتمر التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي، القاهرة: كلية الحقوق - جامعة عين شمس.
- الزعاوي، يوسف سالم، علام، وائل أحمد (2023). نحو رؤية خليجية للتحديات التقنية العسكرية: دراسة تحليلية في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20 (2).
- الظهوري، فهد سعيد، النجفي، مصطفى سالم (2024). مسؤولية الإدارة عن استخدامات الذكاء الاصطناعي على أساس الخطأ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 21 (1).
- عبدالله، حسين، (2018) الذكاء الاصطناعي: المفاهيم والتقنيات والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان.

العجماني، أحمد عبدالواحد، سيد، محمد نور الدين (2023). مدى مشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في أعمال الاستدلال والتحري عن الجرائم، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20، (4).
علاي، عمار راشد، عبدالمجيد، محمد نور الدين (2023). استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التنبؤ بالجريمة والوقاية منه، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20 (4).
العنزي، منيفه مصافق سمير، (2024). منظومة القيم والأخلاق لاستخدامات الذكاء الاصطناعي من منظور الشخصية الإسلامية المعاصرة. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، مج5، (20).
القنوية، مهرة سليمان (2024). "تأثير الذكاء الاصطناعي على خصوصية البيانات والمستفيدين". الورقة المقدمة في المؤتمر والمعرض السنوي السابع والعشرون لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي: توظيف التقنيات الذكية في بيئة المكتبات المتخصصة ومؤسسات المعلومات الدوحة: جمعية المكتبات المتخصصة. مالیه، بدير (2023). المسؤولية المدنية الناجمة عن فعل السيارة ذاتية القيادة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 20 (4).
معزوز دبلبة؛ والي نادية، (2024). مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية الرقمية وآليات حمايتها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، المجلد 9، (3) سبتمبر.
هاشمي، رشيدة، ملياني، عبدالوهاب (2024). الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، مج14، (2).

ثالثاً- الإنترنت:

أخبار الأمم المتحدة، الأمم المتحدة والصليب الأحمر: استهداف البشر بالأسلحة المستقلة، خط أخلاقي يجب عدم تجاوزه، السلم والأمن، 5/10/2023، <https://news.un.org/ar/story/2023/10/1124477>
أخبار الأمم المتحدة، تحذير أممي من مخاطر الاستخدام غير المسؤول للتكنولوجيات الحديثة على الأمن البشري والدولي، السلم والأمن، 21/10/2024، <https://news.un.org/ar/story/2024/10/1135866>
المفوض السامي: يجب ترسيخ حقوق الإنسان في صميم الذكاء الاصطناعي، مكتب المفوض العام السامي، حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، 12/7/2023، <https://www.ohchr.org/ar/statements/2023/07/artificial-intelligence-must-be-grounded-human-rights-says-high-commissioner>
موقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر من منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، https://www.icrc.org/sites/default/files/document_new/file_list/icrc_position_on_autonomous_weapon_systems_0.pdf
ميثاق تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، الامارات العربية المتحدة، يوليو 2024، <https://uaelegislation.gov.ae/ar/policy/download/the-uae-charter-for-the-development-and-use-of-artificial-intelligence>

European Parliament. (n.d.). EU AI Act: First regulation on artificial intelligence. Retrieved October 18, 2025, from, <https://www.europarl.europa.eu/topics/en/article/20230601STO93804/eu-ai-act-first-regulation-on-artificial-intelligence>

Saudi Data & Artificial Intelligence Authority (SDAIA). (n.d.). Data protection policies and regulations. Retrieved October 18, 2025, from, <https://sdaia.gov.sa/ar/Research/Pages/DataProtection.aspx>

UK Information Commissioner's Office (ICO) - Official Website : <https://ico.org.uk/>

- UNESCO. (2021, November). Recommendation on the ethics of artificial intelligence, <https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/recommendation-ethics>
- United Nations System. (2022). Principles for the Ethical Use of Artificial Intelligence in the United Nations System. Chief Executives Board for Coordination (CEB), Inter-Agency Working Group on AI, <https://unsceb.org/principles-ethical-use-artificial-intelligence-united-nations-system?utm.file:///C:/Users/DELL/Downloads/3500eaf9-1313-4a25-8d6e-532b8e9d5f66.pdf> .
- <https://news.un.org/ar/story/2024/03/1129451>
- https://www.europarl.europa.eu/topics/en/article/20230601STO93804/eu-ai-act-first-regulation-on-artificial-intelligence?utm_source=chatgpt.com
- https://www.scmp.com/tech/big-tech/article/3150789/chinese-ai-gets-ethical-guidelines-first-time-aligning-beijings-goal?module=perpetual_scroll_0&pgtype=article&campaign=3150789
- alastnaay-fy-kalyfwrnya. https://commission.europa.eu/system/files/2020-02/communication-shaping-europes-digital-future-feb2020_en_4.pdf commission.europa.eu

رابعاً- القوانين والوثائق الدولية:

- <https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/recommendation-ethics> ، التوصية،
- أغتنام الفرص التي تتيحها نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الوثيقة: A/78/L.49
- التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، اعتمدت في 23 نوفمبر 2021، صدر في عام 2022 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
- قانون حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، 2021.
- قانون حماية البيانات الشخصية لدولة الامارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2021، من إصدارات دار نشر معهد دبي القضائي، سلسلة التشريعات والقوانين لدولة الامارات العربية المتحدة (38)، الطبعة الأولى 1444هـ/2023م.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

'awwalan - al-marāji' al-'arabiyyatu

- 'abū zaydin mu'tazzu muḥammadun (2024). " al-dhakā'u aliāṣṭinā'iyyu bayna alqānūni wa-l-'akhlāqi tanzīmu 'ikhlāqayit astikhdāmī al-dhakā'i al-aṣṭinā'iyyi alwaraqatu almuqaddamatu fi 'a'mālī mu'utamari al-taḥaddiāti wa-l-'āfāqi alquanwinnayī wa-l-iāqtiṣādiyyati lil-dhikā'i al-aṣṭinā'iyyi alqāhirati kullīyyatu alḥuqūqi - jāmi'a 'ayni shamsin
- 'azwīlāy 'awdry (2019). naḥwa 'ikhlāqayit al-dhakā'i al-aṣṭinā'iyyi 9/12/2019، <https://www.un.org/ar/44267>

- bwghālm jamāl (2025). al-dhakā'u aliāṣṭinā'iyyu wa'akhlāqīyyātuḥu mijallatu al-tawāṣuli mj (1). alḥārithiyyu 'ubdālurḥmn 'aḥmada al-durūbiyyu 'aliyyun muḥammadin (2025). ta'arjuḥu al-ḍarari al-nāshī'i 'ani al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi bayna almas'ūliyyatayni al-shakhṣiyyati wa-l-mawḍū'iyyati dirāsaton taḥlīliyyatun naqdiyyatun mijallatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi alqānūniyyati almujalladi 22 (1). <https://doi.org/10.36394/jls.v22.i1.16>
- ḥasanun muḥammadu jibrīlu 'ibrāhīmu (2024). 'akhalāquāt taṭbīqi al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi mina alwajhati alquanwinnayi dirāsaton taḥlīliyyatun astishrāfiyyatun mijallatu alfiqhi wa-l-qānūni (141).
- ḥmd 'aḥmada muḥammad brāk (2024). " al-dhakā'u aliāṣṭinā'iyyu wa-l-ḥaqqu fi alkhushūṣiyyati al-raqmīyyati alwaraqatu almuqaddamatu fi 'a'māli mu'utamari al-taḥaddīāti wa-l-'āfāqi alquanwinnayi wa-l-iāqṭiṣādiyyati lil-dhikā'i al-aṣṭinā'iyyi alqāhirati kulliyyatu alḥuqūqi - jāmi'atu 'ayni shamsin <https://doi.org/10.21608/jelc.2024.342107>
- al-daḥdūḥu fādī muḥammad (2023). madkhalun fi fahmi al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi mijallatu al-aqṭiṣādi al'islāmiyyi al'ālamīyyati (135).
- rajabin hibatu ramaḍāna (2024). liḥimāyati alquanwinnayi lil-byāniāt al-shakhṣiyyati fi 'aṣri al-tiknūlūjiyā al-raqmīyyati 'a'mālu mu'utamari al-taḥaddīāti wa-l-'āfāqi alquanwinnayi wa-l-iāqṭiṣādiyyati lil-dhikā'i al-aṣṭinā'iyyi alqāhiratu kulliyyatu alḥuqūqi- jāmi'atu 'ayni shamsin
- al-zu'ābiyyu yūsufu sālīmun 'alāmun wā'ilun 'aḥmadu (2023). naḥwu ru'uyatin khilyijjaya lil-tiḥadyāti al-tiqniyyati al'askariyyati dirāsaton taḥlīliyyatun fi ḍaw'i qawā'idī alqānūni al-dawliyyi al'insāniyyi mijallatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi alqānūniyyati almujalladi 20 (2). <https://doi.org/10.36394/jls.v20.i2.20>
- al-zuhūriyyi fahdun sa'īdun al-najyafyi muṣṭafā sālīmīn (2024). mas'ūliyyatu al'idārati 'an astikhdāmāti al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi 'alā 'asāsi alkhaṭa'i mijallatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi al-qānūniyyati almujalladu 21 (1). <https://doi.org/10.36394/jls.v21.i1.12>
- 'bdāllh ḥusaynun (2018) al-dhakā'u aliāṣṭinā'iyyu al-mafāhīmu wa-l-tuqanyāat wa-l-tuṭabyaqātu dār wā'ilin lil-nashri 'umāna
- al'ajmāniyyu 'aḥmadu 'ubdāliwāḥd sayyidun muḥammad nūri al-dīni (2023). madā mashrū'iyyati astikhdāmi tiqniyyāti al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi fi 'a'māli aliāstidlāli wa-l-taḥarrī 'ani aljarā'imi mijallatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi alqānūniyyati almujalladi 20, (4). <https://doi.org/10.36394/jls.v20.i4.19>
- 'alāy 'ammāru rāshidun 'abdi'ulmajyd muḥammad nūri al-dīni (2023). astikhdāmu taṭbīqāti al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi fi majāli al-tanabbu'ui bi-l-jaryami wa-l-wiqāyati minḥu mijallatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi alqānūniyyati almujalladi 20 (4). <https://doi.org/10.36394/jls.v20.i4.12>

al'anaziyyu munīfuhu muṣāfiqū samīrin (2024). manzūmatu alqiyami wa-l-'ākhilāqi liāstikhādāmāti al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi min manzūri al-shakhṣiyyati al-'islāmiyyati almu'āṣirati mijallatu albuḥūthi wa-l-dirāsāti al-'insāniyyati mj (20)

al'qanūbiyyatu muhra sulaymāna (2024). " ta'athīru al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi 'alā khuṣūṣiyyati albayānāti wa-l-musattafidayn alwaraqatu almuqaddamatu fī almu'utamari wa-l-ma'riqi al-sanawiyyi al-sābi'u wa-l-'ishrūna lijam'iyyati almaktabāti almutakhaṣṣiṣāti far'u alkhaliji al'arabiyyi tawẓifu al-tiqniyyāti al-dhakiyyati fī bī'iatī almaktabāti almutakhaṣṣiṣāti wamu'uassasāti alma'lūmāti al-dawḥatu jam'iyyatu almaktabāti almutakhaṣṣiṣāti

mālīh buyyru (2023). al-mas'ūliyyatu almadaniyyatu al-nājimatu 'an fī'li al-sayyārati dhātiyyatu alqiādati mijallatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūmi al-qānūniyyati almujaḥḥadu 20 (4).<https://doi.org/10.36394/jls.v20.i4.16>

ma'zūzu dulayla wa-l-ī nādiyata (2024). makhāṭīru al-dhakā'i al-aṣṭinā'iyyi 'alā alkhuṣūṣiyyati al-raqmīyyati wa'ālayit ḥimāyatiḥā mijallatu al-'ulūmi al-qānūniyyati wa-l-iājtimā'iyyati jāmi'atu zayyān 'āshūra aljazā'īru almujaḥḥad 9, (3) sbtmbr <https://doi.org/10.53419/2259-009-003-037>

hāshimiyyun rashīdatun malyānā 'ubadāilwhāb (2024). al-'itāru al-mafāhīmiyyu lil-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi mijallatu al-turāthi mj (2).<https://doi.org/10.35918/1064-014-002-003>

thālithā- al'intrnt

'akhbār al'umami almuttaḥidati al'umami almuttaḥidatu wa-l-ṣlyb al'aḥmari astihdāfu al-bshr bi-l-'asliḥati almustaqillati khaṭṭun 'akhaliqi yajibu 'adamu tajāwuzihi al-slm wa-l-'āmn 5/10/2023, <https://news.un.org/ar/story/2023/10/1124477>

'akhbār al'umami almuttaḥidati taḥdhīrun 'ammyun min makhāṭiri al-astikhdāmi ghyr al-ms'ul lil-taknūlūjiyāti alḥadīthati 'alā al'amni albashariyyi wa-l-dawliyyi al-slm wa-l-'āmn 21/10/2024, <https://news.un.org/ar/story/2024/10/1135866>

al-mfwḍ al-sāmy yjb tarsīkhu ḥuqūqi al'insāni fī ṣmym al-dhkā' al-aṣṭinā'iyyi mktb al-mfwḍ al'āmi al-sāmy ḥqwq al'insāni al-'āmm al-mḥda 12/7/2023, <https://www.ohchr.org/ar/statements/2023/07/artificial-intelligence-must-be-grounded-human-rights-says-high-commissioner>

mawqifu al-lajnati al-dawliyyati lil-ṣalibi al-'āḥmr min manazwimiāt al'asliḥati dhātiyyati al-tashghili https://www.icrc.org/sites/default/files/document_new/file_list/icrc_position_on_autonomous_weapon_systems_0.pdf

mythāq taṭwiri wāstkhdam al-dhkā' al-aṣṭinā'iyyi al-amārāt al-'rbya al-mḥda yūlyū 2024, <https://uaelegislation.gov.ae/ar/policy/download/the-uae-charter-for-the-development-and-use-of-artificial-intelligence>

rābī'ā- al-qawānīnu wa-l-wathā'iqu al-dawliyyatu

'ikhhlāqayit al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi al-tawṣiyati <https://www.unesco.org/ar/artificial-intelligence/recommendation-ethics>

aghtināmu al-furaṣi allatī tutīḥuhā nuḥumu al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi alma'amūnati wa-l-mu'uminati wa-l-mawthūqati li'aghrāḍi al-tanmiyati al-mustadiā'āmi aljam'iyyati al-'āmmati lil-'umami al-muttaḥidati al-wathīqatu A/78/L.49

al-tawṣiyatu al-khāṣṣatu bi'akhhlāqiyātī al-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi a'tumidat fī 23 nwfmb 2021، ṣadara fī 'āmi 2022 'an munazzamati al'umami almuttaḥidati lil-tarbiyati wa-l-'ilmi wa-l-thaqāfati (alyūniskū

qānūnu ḥimāyati al-bayānāti al-shakhṣiyyati fī al-mamlakati al-'arabiyyati al-su'ūdiyyati al-hay'ati al-su'ūdiyyati lil-byāniāt wa-l-dhakā'i aliāṣṭinā'iyyi (sudāyā 2021.

qānūnu ḥimāyati albayānāti al-shakhṣiyyati lidawlati alāamāarit al'arabiyyati almuttaḥidati marsūmun biqānūnin athiāadyi rqm (45) Isna 2021، min 'iṣḍārāt dār nshr ma'hadi dby al-qḍā'i silsilatu al-tashrī'āti wa-l-qawānīni lidawlati alāamāarit al'arabiyyati almuttaḥidati (38)، al-ṭab'atu al-'āwla 1444هـ/2023م.

المراجع الأجنبية:

Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2014). The second machine age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies. New York: W. W. Norton & Company, <https://doi.org/10.1080/14697688.2014.946440>

Calo, R. (2017). The Case for a Federal Data Privacy Law. [Unpublished manuscript / working paper]. Maine Law Digital Commons. <https://digitalcommons.minelaw.maine.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1024&context=sjipl&utm>

Council of Europe. (2018). Convention for the Protection of Individuals with regard to Automatic Processing of Personal Data (Convention 108+).

European Commission. (2016). Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data (General Data Protection Regulation). Official Journal of the European Union. <https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2016/679/oj/eng?>

European Parliament & Council. (2016). Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data (General Data Protection Regulation). Official Journal of the European Union.

- Konečný, J., McMahan, H. B., Yu, F. X., Richtárik, P., Suresh, A. T., & Bacon, D. (2016). Federated learning: Strategies for improving communication efficiency (arXiv preprint arXiv:1610.05492), <https://doi.org/10.48550/arXiv.1610.05492>.
- Mittelstadt, B. D., Allo, P., Taddeo, M., Wachter, S., & Floridi, L. (2016). The ethics of algorithms: Mapping the debate. *Big Data & Society*, 3(2).<https://doi.org/10.1177/2053951716679679>
- OECD. (2024). Artificial intelligence, data and competition. OECD Publishing. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2024/05/artificial-intelligence-data-and-competition_9d0ac766/e7e88884-en.pdf
- Oluwaseyi, J. (2025). Intelligent finance: Leveraging AI and machine learning in the data-driven economy. *International Journal of Advances in Engineering and Management (IJAEM)*, 7(4), 635–640, https://ijaem.net/issue_dcp/Intelligent%20Finance%20%20Leveraging%20AI%20and%20Machine%20Learning%20in%20the%20Data%20Driven%20Economy.pdf
- Solove, D. J. (2008). Understanding privacy. Harvard University Press, <https://www.danielsolove.com/understanding-privacy/>
- Zeng, J., & Schäfer, M. S. (2021). Conceptualizing “dark AI”: Normative challenges of artificial intelligence in the digital age. *AI & Society*, 36, 153–163, <https://doi.org/10.1080/21670811.2021.1938165>

AI Ethics and Personal Data Protection

"An Analytical Study of Legal and Economic Implications under Digital Transformation"

Abdelkader Mahmoud Al-Aqra'⁽¹⁾

Iyas Jaafar Abdulrahim⁽²⁾

Abstract:

This research offers an in-depth study of AI ethics and privacy protection issues, stemming from the effects of Big Data on business, economy, and international law. It aims to explore the ethical and legal challenges of AI tools, including the issue of the balance between technological innovation, individual rights and technology-facilitated abuse.

The study draws on several key areas, such as the impact of AI on trade, e-commerce, supply chains or organizational processes as a whole. It addresses the risks that AI poses to privacy; analyzes the foreign laws and treaty provisions that govern this technology; and offers a legal and regulatory regime designed to promote the responsible use of AI.

By using a descriptive-analytic method, the present study reviews available literature, previous studies, and appropriate policies and laws. It includes a wide variety of general and specialized references from both Arabic and international references, in addition to online resources.

It also comes up with several recommendations for increasing transparency and accountability in AI systems, for new legislation to keep pace with evolving technologies and for international cooperation to protect personal privacy. In addition, the study calls for monitoring and

(1) College of Sharia and Law - Shaqra University (Shaqra - Kingdom of Saudi Arabia)
drkader2018@gmail.com

(2) Applied Collage - Shaqra University (Shaqra - Kingdom of Saudi Arabia)

enforcement measures to support strong adherence to data protection principles.

Keywords: AI Ethics, Privacy Protection, International Trade, Technological Innovation, International Cooperation, Digital Economy.